الجماهيرية العربية الليبية الشعبية
الاشتراكية العظمى

الورقة القطرية عن أوضاع الأمن الغذائي بالجماهيرية العظمى

للعرض على الدورة الثلاثين للجنة الأمن الغذائي

20 – 23 / 9/ 2004 ف

المحتويـــــات

	الصفحة
المقدمة	4
معلومات أساسية	4
– الموقع الجغرافي	4
– العوامل المناخية	5
– الموارد الأرضية	5
– الموارد المائية	5
* المياه الجوفية	5
* المياه السطحية	5
* المياه المزالة الملوحة	6
* المياه المعاد استخدامها	6
السكان	7
الهيكل الاقتصادي ومعدلات النمو	9
– دخل الفرد النقدي	10
– الاستخدام	10
تقييم الأمن الغذائي في الجماهيرية	10
– تطور الإنتاج النباتي	10
– تطور الإنتاج السمكي	12
– تطور الإنتاج الحيواني	12

* تربية الأغنام 13
* تربية الأبقار 13
* تربية الإبل 13
* صناعة الدواجن 14
– المراعي والأعلاف 14

الواردات من السلع الغذائية 15
العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي 17
– السياسات المتبعة في إطار توفير السلع الغذائية 17
– الوسائل المتبعة في توفير السلع الغذائية 18
– سلامة الغذاء والصحة 19
– الرقابة على الأغذية 23
– مساهمة المجاميع الغذائية في إجمالي
نصيب الفرد من السلع الغذائية 27

التعليم وبناء الإنسان في المجتمع الليبي 28
شبكة الأمن الاجتماعي 29

السياسات والبرامج المؤثرة على الأمن الغذائي
في الجماهيرية العظمى 29
– الموارد المائية 29
– زيادة الإنتاج 30
– المحافظة على البيئة ومكافحة التصحر 30
– الإستثمار الأهلي 31
– البحوث والتعليم والإرشاد الزراعي 31

مشروعات النهر الصناعي 32

تأثير الحصار ومخلفات الحرب العالمية الثانية 33
– الحصار 33
– الألغام 33

دور الجماهيرية العظمى في تحقيق الأمن الغذائي
على المستوى الاقليمي والعالمي 34
– التضامن في مواجهة الفقر والجوع 35
– الاستثمار الشعبي في أفريقيا 37

الأمن الغذائي ومستجدات غزو الجراد الصحراوي
لدول الساحل وشمال أفريقيا 37
السياسات الزراعية المستقبلية 38
التوصيات 40

المراجع 44

المقدمـــــــة

يكتسب موضوع الأمن الغذائي أهمية خاصة كهدف تسعى إليه جميع دول العالم وتضعه في مقدمة أولوياتها لضمان غذاء كاف وصحي لأعداد السكان المتزايدة في ظروف محدودية الموارد الطبيعية والاقتصادية .

وتعتبر هذه الورقة امتداداً للورقة التي قدمت في مؤتمر القمة العالمي الثاني للأغذية الذي عقد سنة 2002 ف .. حيث تتناول عرضاً موجزاً للموارد الأرضية والمياه والسكان وغيرها من المعطيات المتصلة بأوضاع الأمن الغذائي في الجماهيرية العظمى خلال الفترة الممتدة من تاريخ انعقاد المؤتمر الثاني سنة 2002 ف وانعقاد المؤتمر الحالي 2004 ف .

وتستعرض هذه الورقة التطورات التي حدثت في هذه الفترة من ناحية إنتاج وسلامة الغذاء ، والوضع التغذوي للمجتمع ، المياه والسكان، دخل الفرد ، هيكلة الاقتصاد ومعدلات النمو وتتعرض بشيء من التفصيل لتطور الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي بالبلاد ، وتفسح مجالاً لتقييم الأمن الغذائي في هذه الفترة وتحليل السياسات والبرامج المؤثرة فيه مثل سياسات المياه واقتصاديات الإنتاج ، الاستثمار الزراعي ، التوسع الرأسي في الزراعة ، الأسعار والتسويق ، المحافظة على البيئة ، مقاومة التصحر والبحوث والإرشاد والتعاون الزراعي .

إن هدف هذه الورقة هو تقديم صورة ملخصة وشاملة للسياسات التي تطبقها الجماهيرية العظمى والجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين مستوى معيشة الفرد بها وذلك تمشياً مع مقررات وتوصيات مؤتمر القمة العالمي للأغذية 2002ف.

معلومات أساسية

الموقع الجغرافي :-

تقع الجماهيرية في شمال القارة الأفريقية على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط ، بين خطي طول9 ^{0} ، 25 ^{0} شرقاً و 33 ^{0}شمالاً خط 18.45 ^{0} جنوبا .

يحدها شمالاً البحر الأبيض المتوسط ، وجنوباً النيجر وتشاد ، وشرقاً مصر والسودان ، وغرباً تونس والجزائر ، وتقدر المساحة الإجمالية للبلاد بحوالي (1.760.000) كيلومتر مربع .

وعلى أساس الارتفاع عن مستوى سطح البحر والمناخ ونوعية التربة ومعدل سقوط الأمطار ، والغطاء النباتي تقسم البلاد إلى خمسة مناطق أيكولوجية رئيسة هي :-

1- مناطق السهول الساحلية
2- مناطق الجبال الشمالية
3- المناطق شبه الصحراوية
4- المناطق الصحراوية
5- مناطق الجبال الجنوبية

العوامل المناخية :-

المناخ في ليبيا عبارة عن خليط من مناخ البحر الأبيض المتوسط والمناخ الصحراوي حيث يقل تأثير الأول كلما ابتعدنا عن الساحل حتى يصبح المناخ الصحراوي هو السائد .

وينعكس التباين الجغرافي في اختلاف درجات الحرارة ، حيث نجد أن الجزء الأكبر من البلاد يقع في مناطق المناخ الحار ، أما المناطق الساحلية فالمناخ فيها معتدل مع ارتفاع في نسبة الرطوبة ، وتهب الرياح خلال فصلي الصيف والخريف ويتراوح معدل درجات الحرارة السنوي بين 23 – 25 م^0 بالمناطق الساحلية و 24- 25 م^0 بالمناطق شبه الصحراوية ، وتصل أكثر من 30 م^0 بالمناطق الصحراوية، ويتراوح معدل سقوط الأمطار بالمناطق الساحلية ما بين 150 – 400 ملم / سنة ، وقد يصل إلى 600 ملم / سنة ببعض المناطق شرقي البلاد ، ويقل معدل سقوط الأمطار كلما ابتعدنا جنوباً عن المنطقة الساحلية ، ويتركز حوالي 75% من الأمطار في الأشهر السبعة بداية من شهر(**10**) إلى غاية شهر(4)

الموارد الأرضية :-

تقدر مساحة الرقعة الصالحة للزراعة في الجماهيرية العظمى بنحو 2% من إجمالي المساحة الكلية للبلاد ، أي حوالي 3.6 مليون هكتار ، وتعتمد زراعة المحاصيل وبشكل خاص بعض أنواع أشجار الفاكهة على مياه الأمطار ، وتقدر المساحات الزراعية التي تقع تحت خط المطري يزيد عن 300 ملم / سنة بحوالي 220 ألف هكتار ، والمساحات الواقعة تحت الخط المطري 250 ملم / سنة حوالي (3.172.000) هكتار، أما المساحات التي تحت الخط المطري 50 – 200 ملم / سنة فتقدر بحوالي 13 – 14 مليون هكتار وهي مساحات تصلح فيها زراعة نباتات المراعي ، ولا يمكن الاعتماد عليها في زراعة المحاصيل .

الموارد المائية :-

تتمثل المصادر الرئيسية للمياه بالجماهيرية العظمى في :-

* المياه الجوفية :-

وتعتبر من أهم مصادر المياه إذ تمثل تقريباً 95% من الموارد المائية ويستحوذ قطاع الزراعة على أكثر من 80% من جملة استهلاك المياه الجوفية والباقي يتم استخدامه في أغراض الشرب والصناعة ، وتتواجد المياه الجوفية في خمسة أحواض مائية أساسية هي :-

- منطقة سهل الجفارة
- جبال نفوسة
- المنطقة الوسطى
- منطقة الجبل الأخضر
- منطقة فزان والكفرة والسرير

* المياه السطحية:-

تتكون المياه السطحية من مياه الأمطار التي يتم حجزها عن طريق السدود والخزانات وتصل إلى حوالي 120 مليون م^3 / سنة ، وتعتمد على كميات سقوط الأمطار.

*** المياه المزالة الملوحة:-**

تأتي هذه المياه من تحلية مياه البحر بإستخدام محطات تحلية موزعة على طول الشريط الساحلي بالجماهيرية ، ويصل الإنتاج السنوي لهذه المحطات حوالي 130 مليون م^3 ولا يمكن الاعتماد عليها في النشاط الزراعي نظراً لارتفاع تكلفة إنتاجها .

*** المياه المعاد استخدامها :-**

وهي تمثل مياه الصرف الصحي المعاد استخدامها لري بعض المشاريع الزراعية المجاورة للتجمعات السكانية والمدن ، ويصل الإنتاج الإجمالي لمحطات التنقية إلى حوالي 110 مليون م^3 / سنة . ويلخص الجدول رقم (1) وشكل (1) إجمالي الموارد المائية في الجماهيرية .

جدول (1) إجمالي الموارد المائية والاحتياجات والعجز المائي في الجماهيرية خلال السنوات 1990 – 2025 ف

(مليون متر مكعب)

الموارد	1990	2000	2010	2020	2025
مياه جوفية	3430	3430	3430	3430	3430
مياه سطحية	60	120	120	120	120
مياه تحلية	100	130	140	150	160
مياه معالجة	110	110	300	450	520
الإجمالي	3700	3790	3990	4150	4230
الاحتياجات	4757	5579	6576	7784	8965
العجز	1057	1679	2586	3634	4735

المصدر :- الأمن المائي في ليبيا – الهيئة العامة للمياه

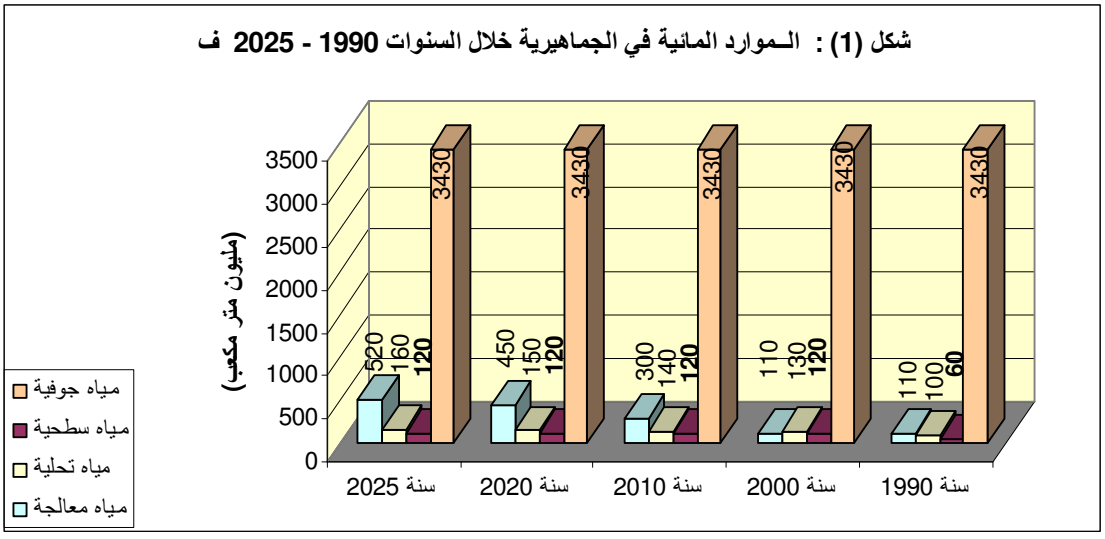

السـكان

طبقـاً للتعـداد العـام للسـكان – جـدول (2) – ازداد عـدد السـكان الليبيـين مـن (3,206,300) نسـمة عـام 1985ف إلـى حـوالي (5,124,519) نسـمة عـام 2000 ف وبإضـافة عـدد السـكان غيـر الليبيـين ليصـبح إجمـالي عـدد السـكان عـام 2000 ف حـوالي (5,529,919) نسمة .

كما يقدر العدد الإجمالي للسكان عام 2002 ف بحوالي (5889826) نسمة ، شكل (2) يوضح عدد السكان خلال الفترة 85- 2002 ف .

جدول (2) تطور عدد السكان خلال الفترة 85 – 2002 ف ألف نسمة

السنة	ليبيين	غير ليبيين	المجموع
1985	3206.3	411.5	3617.8
1990	3821.3	500.1	4321.4
1995	4389.7	409.3	4799.0
2000	5124.5	405.4	5529.9
2002	5484.4	405.4	5889.8

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق / الكتاب الإحصائي 2002ف

شكل (2) عدد السكان خلال الفترة 85 - 2002 ف

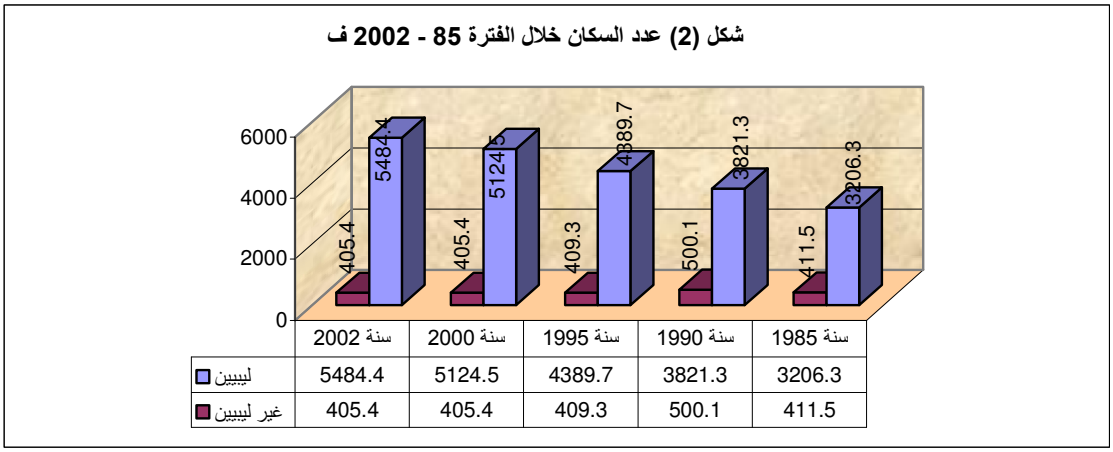

أما السكان الليبيين العاملين اقتصادياً ممن تبلغ أعمارهم (15 سنة فما فوق) فقد قدر عددهم في سنة 2003 ف بحوالي (3,651,864) نسمة وبنسبة حوالي (64.3 %) من إجمالي عدد السكان .

جدول (3) يبين توزيع السكان للأعوام 2000 - 2003 حسب فئات العمر ألف نسمة

فئات العمر	2000		2003	
	العدد	النسبة إلى المجموع	العدد	النسبة إلى المجموع
14 – 0	1766.5	%34.5	1901.4	%31.7
64-15	3155.1	%61.6	3651.8	%64.3
65 فأكثر	202.9	%3.9	225.5	%4
المجموع	5124.5	%100	5678.4	%100

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق / الكتاب الإحصائي 2003ف

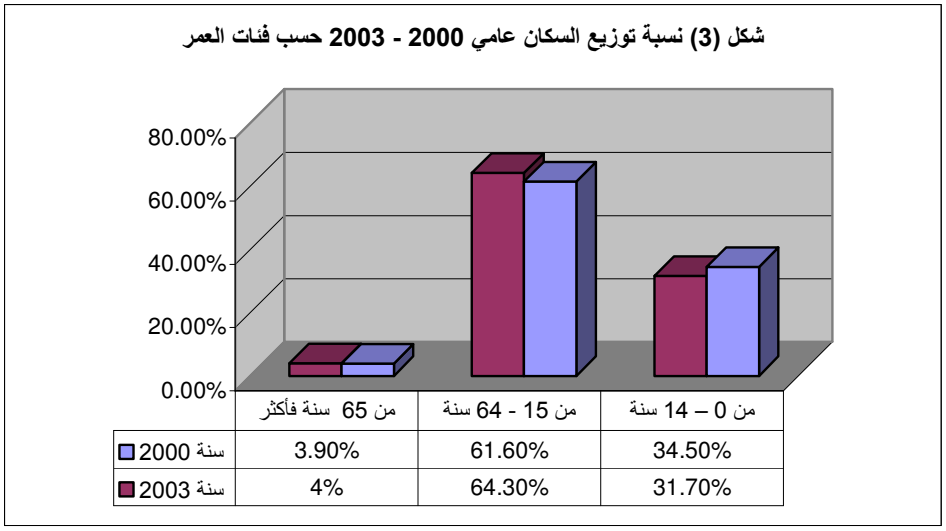

جدول رقم (4) يبين تقدير عدد السكان الليبيين حسب النوع للسنوات 1995 / 2000 – 2005 ف

السنوات	ذكور	إناث	المجموع
*1995	2,231,079	2,158,660	4,389,739
2000	2,595,539	2,528,980	5,124,519
2001	2,682,254	2,617,689	5,299,943
2002	2,773,333	2,711,093	5,484,426
2003	2,869,017	2,809,467	5,678,484
2004	2,969,562	2,913,105	5,882,667
2005	3,075,241	3,022,315	6,097,556

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق
* سنة تعداد حقيقي

الهيكل الاقتصادي ومعدلات النمو

ارتفعت مساهمة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية في هيكل الاقتصاد الوطني من (67.4%)عام 1998ف إلى حوالي (72.2%) عام 2002ف ، وذلك بتكلفة عوامل الدخل الثابتة.
بينما انخفض نمو قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك من (9.2 %) عام 1998 ف إلى (8.9%) عام 2002 ف .

وذلك كما هو موضح في الجدول (5) والشكل (4) .

جدول (5) مساهمة بعض القطاعات في هيكل الاقتصاد الوطني
بين أعوام (1998 – 2000 – 2002 ف) وذلك بتكلفة عوامل الدخل الثابتة .

القطاع	نسبة المساهمة		
	1998ف	2000	2002
الزراعة	9.2	9	8.9
الصناعة	5.8	5.6	4.8
النفط والغاز	32.6	30.1	27.8
الأنشطة الاقتصادية غير النفطية	67.4	69.9	72.2

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق

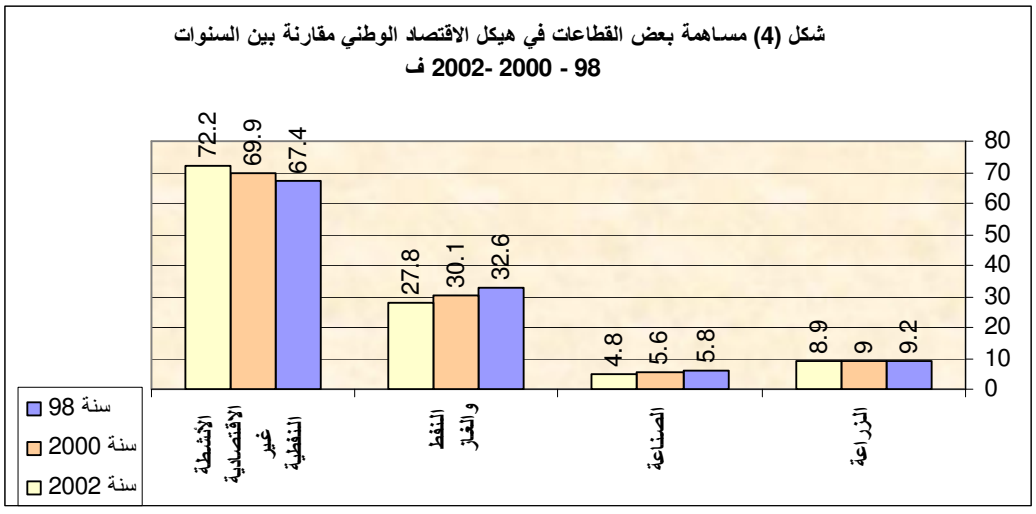

دخل الفرد النقدي:-

يتضاعف متوسط دخل الفرد النقدي مقاساً بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عدة مرات خلال الفترة 1970 – 2002 ف ، حيث ارتفع من (656) دينار عام 1970ف إلى حوالي (4286.4) دينار عام 2002ف.

الاستخدام:-

تمكن الاقتصاد الوطني بفضل ما تم توظيفه من استثمارات في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من استيعاب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة التي دخلت سوق العمل بحيث أصبح هناك حوالي (928669) وظيفة عمل لليبيين حتى عام 2004ف أي بنسبة(87%) وحوالي (122819) وظيفة عمل بنسبة (13%) لغير الليبيين ويبلغ عدد العاملين في قطاع خدمات المجتمع حوالي (217589) عامل .

ولتحقيق هذه الأهداف وغيرها ، رصد للقطاع الزراعي مخصصات بلغت خلال الفترة (70 – 2000 ف) (6626) مليون دينار بنسبة (17%) من إجمالي مخصصات التنمية خلال الفترة المذكورة ، وبلغ إجمالي الإنفاق على القطاع خلال نفس الفترة نحو (5349) مليون دينار لتبلغ نسبة الإنفاق الاستثماري الفعلي على القطاع (81%) من هذه المخصصات ، بمتوسط إنفاق سنوي (191) مليون دينار ، وبفضل هذه الاستثمارات والاهتمام المتزايد بقطاع الزراعة قدر معدل النمو السنوي المركب الذي تحقق في هذا القطاع خلال الفترة (70-1998ف) بنحو 11.6% بتكلفة عوامل الدخل الجارية لتزداد مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من (2.6%) عام 1970ف إلى حوالي (11.5%) عام 1998ف.

تقييم الأمن الغذائي للجماهيرية العظمى

تطور الإنتاج النباتي

يسهم قطاع الزراعة بقدر كبير في تلبية الاحتياجات الغذائية للمواطنين ويعكس الجدول (6) تطور الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي خلال الفترة (1995 – 2000 ف) وباستعراض البيانات الواردة في الجدول (6) نجد أن مساهمة الإنتاج الزراعي والحيواني اختلفت من سنة لأخرى وفقاً لمعدلات سقوط الأمطار وتوزيعها ومدى توفر الكميات المناسبة من الأعلاف .

جدول (6) : تطور الإنتاج الزراعي لأهم السلع الزراعية (1995 – 2002)

الإنتاج بالآلف طن

النوع	1995	1997	1999	2000	2001	2002
قمح	23	43	85	***90	48.5	54.3
شعير	117	285	201	***200	230	263
خضراوات	1.183	1.166	1.192	***1.200	1226	1226
فواكه	599	421	645	***660	660	660
حليب*	213	243	251	*250	270	180
لحوم بأنواعها	164	183	217	229	221	198
بيض**	0.8	0.968	1.14	1.2	1.2	1.2
أسماك	25	36	45	***50	***50	***50

المصدر مصلحة التنمية الزراعية والرعوية

* مليون لتر ** ألف مليون *** تقدير

ويلاحظ من خلال الجدول أنه منذ بداية التسعينات بدأ إنتاج القمح يتجه نحو الانخفاض وذلك بسبب الاتجاه نحو زراعة الشعير والمحاصيل العلفية الأخرى ، حيث نجد أن إنتاج عام 1995 ف انخفض ليصل إلى (23) ألف طن فقط .. أي أقل من ربع متوسط الإنتاج الذي كان عليه خلال الفترة من 1985/ 1988 ف ، ثم ارتفع مرة أخرى ليصل إلى حوالي (90 ألف طن) عام 2000 ف وبدأ في الانخفاض عام 2001 ف ليصل إلى (48.5) ألف طن وارتفع قليلا عام 2002 ف ليصل إلى (54.3) ألف طن ، كما انخفض محصول الشعير لنفس الفترة ليصل إلى (117 ألف طن) عام 1995 ف وارتفع مرة أخرى ليصل إلى (200 ألف طن) عام 2000 ف وتدرج في الارتفاع حتى وصل عام 2002 ف إلى (263 ألف طن) .

وعلى الرغم من مؤشرات الارتفاع في إنتاج الحبوب مقارنة بسنة 1995ف لا يزال هناك نسبة عجز بمعدل 89% بالنسبة للقمح ، وتستورد البلاد حوالي (300) ألف طن من الشعير سنوياً كأعلاف ، يصل في سنوات الجفاف إلى حوالي (800ألف طن /سنة) .

أما الخضراوات فإن إنتاجها الذي يتطور بالزيادة ليغطي كامل الاحتياجات ، وقد وصل الإنتاج منها حوالي (1.226ألف طن) عام 2002ف .

وقد بلغ إنتاج الفواكه حوالي (660 ألف طن) عام 2002 ف بما في ذلك إنتاج التمور والزيتون ، وتنتج الجماهيرية العديد من الفواكه على مدار السنة بإستثناء فترة زمنية قصيرة يكون فيها الإنتاج المحلي غير كاف حيث يتم تغطية النقص خلال الفترة باستيراد بعض الأنواع مثل التفا حيات .

تطور الإنتاج السمكي :-

تطور إنتاج الأسماك ليصل إلى حوالي (50 ألف طن) عام 2000ف (جدول 7) ، ورغم ذلك فإن نصيب الفرد من الإنتاج المشار إليه لا يزال منخفضاً ، وتتم تغطية جزء من الاحتياجات عن طريق استيراد المعلبات السمكية مثل التونة ويوضح جدول رقم (8) الكميات من الأسماك المصنعة في الجماهيرية خلال الفترة بين 95 – 2000ف .

جدول (7) الإنتاج من الأسماك الطازجة خلال الفترة 1995 – 2000ف

السنوات	الكمية بالطن
1995	25718
1996	30204
1997	36850
1998	31031
1999	44829
2000	50000

المصدر : الكتيب الإحصائي 2002 للهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق

جدول (8) إجمالي الإنتاج من الأسماك المعلبة خلال الفترة 1995 – 2000ف

السنوات	الكمية بالطن
1995	1861
1996	1557
1997	1211
1998	2738
1999	2244
2000	2300

المصدر : الكتيب الإحصائي 2002 للهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق

تطور الإنتاج الحيواني:-

لقد حظي قطاع الثروة الحيوانية بأهمية خاصة في برامج التنمية التي نفذت بالجماهيرية بهدف تطوير هذا القطاع والوصول إلى المستهدفات المطلوبة من المنتجات الحيوانية المتمثلة في اللحوم الحمراء والبيضاء والبيض والألبان ومشتقاتها ، حيث تم من خلال خطط التنمية إنشاء المجمعات الخاصة بإنتاج لحوم الدواجن والبيض في مختلف

المناطق ، كما تم إنشاء المحطات الخاصة بتنمية وتحسين الأبقار بالإضافة إلى إقامة وحدات للتلقيح الاصطناعي في أغلب المناطق كما تم إنشاء مصانع الألبان ومصانع الأعلاف واستصلاح الأراضي الزراعية وإقامة مشاريع لإنتاج الحبوب والاهتمام بالمراعي وتحسينها لزيادة الطاقة الرعوية كما تم الاهتمام بمربي الحيوانات والدواجن عن طريق تكوين الجمعيات التعاونية للمربين التي يتم عن طريقها توفير المعدات ومستلزمات الإنتاج والأدوية البيطرية، كما يتم إرشاد المربين وتزويدهم بالمنشورات الفنية المتعلقة بتربية الحيوانات والدواجن . وجميع هذه العوامل أدت إلى تطور وزيادة الإنتاج حيث بلغ الإنتاج المحلي من اللحوم حوالي (221)ألف طن لسنة 2001 ف كما بلغ الإنتاج المحلي من الحليب الخام إلى (270) مليون لتر خلال سنة 2001ف

وقد بلغ إنتاج البيض بالجماهيرية (1.2) مليار بيضة خلال سنة 2002ف وهو ما يغطي احتياجات الجماهيرية بالكامل من بيض المائدة حيث وصل نصيب الفرد من البيض إلى حوالي (200) بيضة / سنة .

تربية الأغنام :-

يتم تربية حوالي (7) مليون رأس من الأغنام أغلبها سلالات محلية تربى لدى القطاع الخاص (المربين) وتساهم هذه الأعداد في إنتاج 40% من إجمالي اللحوم المنتجة حيث وصل الإنتاج من لحوم الأغنام لسنة 2002 ف إلى (74.0) ألف طن بالإضافة إلى المنتجات الأخرى المتمثلة في إنتاج الصوف والجلود .

تربية الأبقار:-

تصل أعداد الأبقار المرباة إلى حوالي 150 ألف راس، وأغلب هذه الأعداد من سلالة الفريزيان يتم تربية أغلبها لدى المربين وجزء منها في المحطات والمشاريع الإنتاجية بهدف إنتاج الحليب وجزء من احتياجات اللحوم حيث وصل إنتاج الحليب من هذه الأبقار إلى حوالي 250 مليون لتر ، كما تساهم في إنتاج حوالي 5% من إجمالي الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء .

تربية الإبل:-

الإبل في مقدمة الحيوانات التي تم الاهتمام بها لما لها من صفات تلائم البيئة المحلية وتقدر أعداد الإبل في الجماهيرية بحوالي (130) ألف راس تعتمد اعتماداً شبه كلي في التغذية على النباتات الرعوية وتساهم في إنتاج حوالي 3% من إجمالي الإنتاج المحلي المستهدف من اللحوم الحمراء بالإضافة إلى توفير الجلود التي تستخدم في الصناعات الجلدية .

صناعة الدواجن:-

حققت صناعة الدواجن في الجماهيرية قفزة هائلة نتيجة الاهتمام المتزايد بهذه الصناعة حيث تم من خلالها زيادة في سعات التربية لتصل إلى حوالي 95 مليون كتكوت لحم سنوياً ليصل الإنتاج إلى حوالي (117) ألف طن سنة 2001ف بالإضافة إلى تربية الديك الرومي والسمان والأرانب .

المراعي والأعلاف:-

المراعي أهم المصادر الطبيعية لتغذية الحيوانات الرعوية (الأغنام والإبل) ، لذا كان الاهتمام بها والمحافظة عليها وتنميتها في مقدمة اهتمامات خطة التنمية ، من خلال إقامة المشاريع الرعوية التي تزيد مساحتها عن 2.5 مليون هكتار .

وتقدر المساحات المزروعة للأعلاف بحوالي 46.5 ألف هكتار تنتج حوالي مليون طن علف أخضر و 400 ألف طن أعلاف خشنة ، وهذا يغطي احتياجات البلاد من العلف الأخضر والخشن .

وتعتبر الأعلاف المصنعة المصدر الرئيس لغذاء الدواجن ، كما تعتمد عليها الأبقار الحلوب اعتماداً شبه كلي في غذائها مع العلف الأخضر والخشن وتعتمد عليها الحيوانات الرعوية من إبل وأغنام كعلف تكميلي خاصة في حالات الجفاف .

ولمواجهة النقص في الأعلاف بالمراعي الطبيعية تقوم المصانع بتصنيع حوالي مليون طن من الأعلاف سنوياً ، ويتم تغطية العجز عن طريق استيراد أعلاف جاهزة وشعير علف .

جدول (9) الإنتاجيات المحققة خلال سنوات (2001 – 2002)

البيان	2001 مسيحي	2002 مسيحي
إنتاج لحوم الدواجن	117 ألف طن	106 ألف طن
إنتاج بيض المائدة	1.2 مليار بيضة	1.2 مليار بيضة
إنتاج لحوم الأغنام	88.9 ألف طن	74.0 ألف طن
إنتاج لحوم الأبقار	11.0 ألف طن	14.7 ألف طن
إنتاج لحوم الإبل	4.050 طن	3.500 طن
إنتاج الحليب	270 مليون لتر	180 مليون لتر
أجمالي إنتاج اللحوم	221 طن	192 طن
أجمالي إنتاج الحليب	270 مليون لتر	180 مليون لتر

المصدر : مصلحة التنمية الزراعية والرعوية

مما سبق ذكره يلاحظ أنه باستثناء البيض والخضراوات ولحوم الدواجن الذي يكفي الإنتاج المحلي منها لتغطية الاحتياجات .. فإن بقية المنتجات الغذائية يعجز الإنتاج المحلي عن تغطيتها بالكامل ، وتتراوح نسبة التغطية بين 11% وأقل في حالة القمح و 88% بالنسبة للحوم و 47% للحليب .

الواردات من السلع الغذائية

تستورد ليبيا السلع الغذائية التي لا تسمح الظروف المناخية فيها بزراعتها ، فيتم استيراد احتياجات البلاد منها بالكامل ، وتشمل هذه السلع كلا من السكر والأرز والشاي والبن والزيوت النباتية علاوة على معجون الطماطم .

إن تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان من المواد الغذائية الضرورية تشكل أحد الاهتمامات الرئيسة للقطاعات المعنية ، كما أن عجز الإنتاج المحلي عن تغطية كامل الاحتياجات المتزايدة للسكان يتم تغطيته عن طريق الاستيراد من الخارج. جدول (10) وشكل (5)

جدول (10) قيمة الواردات الغذائية بالمليون دينار ونسبتها إلى إجمالي الواردات (1990 – 2003)

السنة	أجمالي الواردات	الواردات الغذائية	النسبة %
1990	1050.5	346	22.5
1995	1728.5	432.2	23.2
1996	1914.8	376.1	18.7
1997	2138.6	466.5	21.8
1998	2203.8	542.8	24.7
1999	1928.6	341.1	17.7
2000	1911.4	455.9	23.9
2001	2660.4	456	17.1
2002	5585.6	839.8	15.0
2003	5597.8	754.6	13.4

المصدر : إحصائيات التجارة الخارجية

* تم تعديل سعر الصرف بالدينار الليبي

شكل (5) قيمة الواردات الغذائية الى إجمالي الواردات (90 - 2003) ف

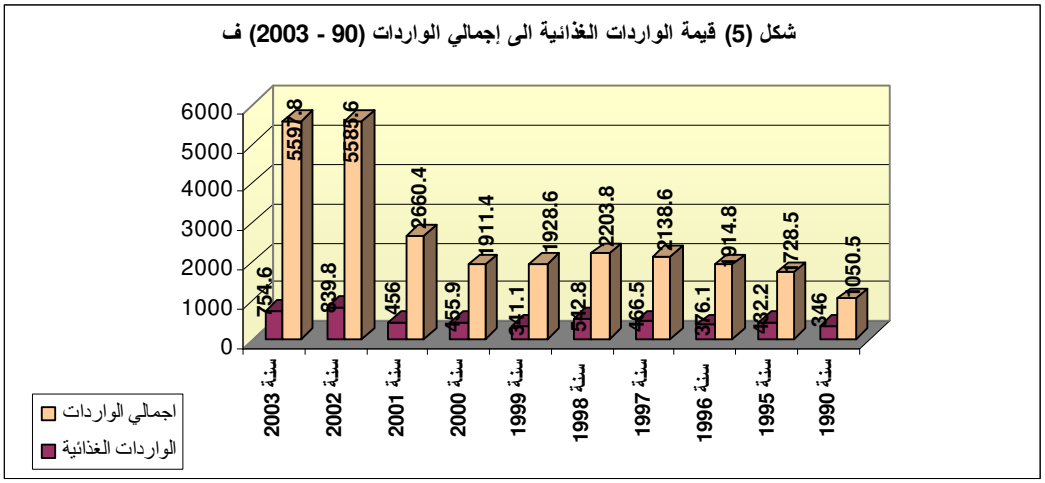

ويوضح الجدول (10) تطور قيمة واردات الجماهيرية من المواد الغذائية منسوبة إلى إجمالي الواردات حيث وصلت النسبة إلى 13.4% عام 2003ف من إجمالي الواردات مقارنة بالسنوات السابقة .

ويوضح الجدول (11) حجم الكميات المستوردة من السلع لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية السنوية منها ، وكذلك لتكوين مخزون آمان من الاحتياجات الكلية لهذه السلع يكفي لفترة تتراوح ما بين3 إلى 6 أشهر، وكذلك نصيب الفرد من هذه السلع لسنة 2000 ف. ورغم أن الكميات المستوردة من بعض السلع الواردة في الجدول في السنوات الأخيرة (الحليب واللحوم ، والبقول) غير كافية لتغطية كامل الاحتياجات لأنها تعكس ما أتيح من موارد مالية خصصت لاستيرادها .. إلا أن المبالغ المخصصة للاستيراد في أغلب السلع الواردة تعد جيدة

(جدول (11) كمية الواردات من السلع التموينية خلال الفترة (1999 – 2003ف) ونصيب الفرد لسنة 2000من هذه السلع

الكمية الف طن

السلع السنة	1999	2000	2001	2002	2003	نصيب الفرد لسنة 2000ف(كجم /سنة)
قمح	353	297	204.8	616.7	369	67.6 كيلو جرام
دقيق	707	1047	959	863.4	714	160.3 كيلو جرام
سكر	159	183	151.5	194.6	308	36.7 كيلو جرام
أرز	88	156	127	112.5	130	25.5 كيلو جرام
زيوت نباتية	141	173	122	64.1	156	22.3 كيلو جرام
شاي	10	16	21.8	15.2	18.9	3.0 كيل جرام
معجون طماطم	92	42	73	119.2	5.9	11.0 كيلو جرام

ملاحظة : - (البن / البقوليات) يتم استيرادها من قبل القطاع الخاص اعتباراً من عام 2000ف
- الأرقام لا تشمل الواردات عن طريق القطاع الخاص

ويعتبر توفر الغذاء أحد المؤشرات الهامة التي تعكس تقدم الشعوب وتبين مدى نجاح برامج التخطيط المتبعة في مجال الآمن الغذائي ، وإذا أخذنا ما يتاح للفرد من السعرات الحرارية كمقياس على كفاية الإمدادات الغذائية فإن البيانات المتاحة تشير إلى أن الجماهيرية تعتبر في مصاف الدول المتقدمة من حيث متوسط عدد السعرات المتاحة للاستهلاك للفرد في اليوم (ما يعادل 3769 سعر حراري يومياً) ، وهو أعلى من متوسط إمدادات الفرد في البلدان المتقدمة لنفس الفترة التي تبلغ (3330) سعرات حرارية في اليوم .

نخلص مما سبق إلى أنه وإن كان الهدف الأساسي لإستراتيجيات التنمية الزراعية المعتمدة هو تخفيض نسبة العجز في السلع الزراعية الاستراتيجية خاصة الحبوب والإنتاج

الحيواني كاللحوم ، إلا أن واقع الإنتاج الزراعي وعجزه عن تحقيق متطلبات الاستهلاك بالكامل يحتاج إلى وقفة وإعادة تقييم لهذه المستهدفات .

إن تحديد السلع التي يمكن تغطية الاحتياجات فيها يستوجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في إنتاجها كالمناخ ووفر المياه وسياسة الدعم والتسعير وتوفير المستلزمات وغيرها من العوامل ذات العلاقة ، كما يتطلب الأمر كذلك التعمق أكثر في إعادة النظر في السياسات المطبقة في مجال توفير السلع الغذائية وأسعارها بما يؤدي إلى إيجاد التوازن المطلوب بين مصادر السعرات الحرارية النباتية والحيوانية والاستمرار في دراسة ميزان الموجودات الغذائية بالجماهيرية ورصد التطورات التي تطرأ سنة بعد أخرى .

تلك هي الملامح الرئيسية لإستراتيجية الأمن الغذائي التي تسعى الجماهيرية العظمى لتحقيقها من خلال جملة من السياسات كما سيرد توضيحها .

العوامل المؤثرة في أوضاع الأمن الغذائي

نظراً للأهمية التي يكتسبها قطاع الزراعة باعتباره المصدر الرئيسي لتوفير الغذاء فقد حظي هذا القطاع باهتمام كبير ضمن استراتيجيات خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي المتعاقبة ، ولعل أبرز ما سعت إليه خطط التحول من أهداف في هذا القطاع يتمثل في الآتي:-

- تخفيض نسبة العجز في إنتاج الغذاء وتقليل الاعتماد على الخارج سعياً إلى تحقيق الأمن الغذائي ، خاصة في القمح والشعير والخضراوات والفواكه واللحوم والأسماك والألبان ومشتقاتها .
- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة .
- التنسيق بين قطاع الزراعة وبقية القطاعات خاصة قطاع الصناعة ، وكذلك التنسيق المكاني لإحداث تنمية متوازنة ومستدامة خاصة في المناطق الزراعية لتوطين المزارعين في مناطقهم والحد من الهجرة إلى المدن .

وفى سبيل تحسين الإنتاج وزيادته ، لجأت الدولة إلى الأخذ ببرنامج تمليك الوحدات الإنتاجية للمشتغلين بها ، وقد تم تمليك (20.4) ألف مزرعة منها مزارع خاصة بمشاريع التنمية التي تم توزيعها ومزارع الاكتفاء الذاتي .

السياسات المتبعة في إطار توفير السلع الغذائية

1- توفير الكميات الكافية لتغطية احتياجات المواطنين من السلع الغذائية في مختلف أنحاء البلاد .

2- ضمان انسياب هذه السلع بصورة منتظمة بما لا يسبب إرباكا في التوزيع وضمان حصول كافة المواطنين على حاجاتهم المحددة منها.

3- توفير المخازن المناسبة والكافية .

4- المحافظة على ثبات الأسعار ودعمها حماية لجميع المواطنين خاصة ذوي الدخل المحدود .

5- تكوين مخزون استراتيجي من السلع التموينية يكفي لمدة 3 – 6 أشهر على الأقل حسب طبيعة كل سلعة والإمكانيات المتاحة .

الوسائل المتبعة في توفير السلع الغذائية

لتحقيق هذه الأهداف على مستوى التوزيع كلفت المؤسسة الوطنية للسلع التموينية منذ عام 1970 ف بتوفير السلع التموينية بشراء الإنتاج المحلي أو بالاستيراد من الخارج وأنشأت العديد من المخازن لتلبية احتياجات التخزين وبناء المخزون الإستراتيجي حيث بلغت المساحة التخزينية المتاحة 464 ألف متر مربع موزعة على مختلف أنحاء الجماهيرية العظمى ، وتم بناء العديد من صوامع تخزين الحبوب التي بلغت سعتها التخزينية حوالي (657) ألف طن موزعة على مختلف المناطق والموانى وتستخدم لتخزين الإنتاج المحلى والواردات .

كما تم تثبيت أسعار بعض هذه السلع منذ فترة طويلة، وتتحمل الدولة الفرق بين أسعار الشراء وأسعار البيع في شكل دعم لهذه السلع يقدر في المتوسط بمبلغ يتراوح بين 10_15 دينار للسلعة الواحدة للفرد الواحد سنويا ، ونظراً لأهمية هذه السلع فقد قصر توزيعها بالأسعار المدعومة على المواطنين الليبيين فقط لتباع من خلال الجمعيات التعاونية الاستهلاكية المنتشرة في جميع أنحاء الجماهيرية ، ونظرا لهذه المجهودات الكبيرة الثابتة منذ حوالي ثلاثين عاما تقريبا أصبحت الجماهيرية في مصاف الدول المتقدمة من حيث متوسط عدد السعرات الحرارية لاستهلاك الفرد .

كما أعطت الدولة الأولوية في تخصيص النقد الأجنبي ورصد المبالغ الضرورية لتوفر الكميات المطلوبة من هده السلع الأساسية لتغطية الحاجات الجارية أو بناء المخزون الاستراتيجي المناسب .

ومن المتعارف عليه دوليا أن للعاملين الأول والثاني الأثر الأكبر في تقرير الحالة الصحية للمجتمع ، وأن وزنهما التأثيرى يصل إلى 75_80 % من إجمالي العوامل ، في حين يساهم العامل الثالث بالوزن الباقي .

سلامة الغذاء والصحة

جاءت الاستراتيجية الأولى لقطاع الصحة خلال السنوات السابقة بالتأكيد على أهداف توفير الرعاية الطبية للمجتمع ، وتقديم الخدمات الصحية المتكاملة والشاملة من ضمن الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى في إ طار الخطط الإنمائية الوطنية وذلك على النحو التالي :-

1- مراعاة التغطية الشاملة للسكان بالخدمات الصحية والوقائية ومنح الأولوية للمناطق النائية.

2- توفير الأدوات والوسائل التشريعية والتنظيمية والإدارية التي تكفل الترابط والتنسيق بين الخدمات الصحية والخدمات المكملة لها أو المرتبطة بها.

3- توفير الخدمات الصحية المجانية مع رفع مستواها .

4- التحصين ضد الأمراض المعدية ، والتركيز على المشروعات الصحية الوقائية ، ومكافحة الأمراض السارية والمتوطنة (الدرن والتراكوما) ونشر الوعي الصحي الغذائي وتحسين برامج إصحاح البيئة .

5- تنمية القوى العاملة الصحية المحلية ، وتنفيذ برامج التعليم والتدريب الصحي بمستوياته المختلفة داخليا وخارجيا .

6- تطوير وتدعيم المؤسسات الصحية والطبية القائمة .

7- العناية ببرامج التثقيف والإرشاد الصحي والصحة المدرسية .

8- الاهتمام بالدراسات والبحوث المتعلقة بالخدمات الصحية ، وبالعوامل الاقتصادية والغذائية والثقافية والنفسية التي تؤثر على المستوى الصحي .

ولا يخفى على المتتبع أن المجتمع الليبي هو أحد المجتمعات التي مرت بمراحل من التغير نتيجة لعملية التحديث والتقدم الاقتصادي والاجتماعي التي شهدتها البلاد خلال السنوات السابقة أصبح التغير في الظواهر السكانية منعكسا في أحد أثاره على تحسن المؤشرات الصحية بصورة عامة ، حيث ارتفع معدل عمر الفرد وانخفض معدل وفيات الأطفال والأمهات وصاحب ذلك انخفاض في الخصوبة والولادات .

والجدول رقم(12) يبين أهم المؤشرات والقيم الصحية خلال أعوام (1999- 2000 –2001 ف) ومن ضمنها معدل المواليد والوفيات والعمر المتوقع وعدد السكان بالنسبة للسرير الواحد وغيرها من المؤشرات الصحية الأخرى

جدول (12) أهم المؤشرات والقيم الصحية خلال أعوام 1999 – 2000 - 2001 ف

المؤشر	1999	2000	2001
معدل المواليد الخام	3.6	1.89	1.87
معدل الوفيات الخام /1000من السكان	7.0	3.3	3.5
معدل الخصوبة الإجمالي	4.2	6.9	6.7
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (سنة)	68	-	-
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (سنة)	71	-	-
الزيادة الطبيعية	2.9	1.56	1.52
عدد السكان للسرير الواحد	243	280	243
معدل طبيب بشرى /1000مواطن	1.4	1.3	1.3
معدل طبيب أسنان /10000مواطن	1.3	0.8	1.3
معدل صيدلي /10000مواطن	2.3	1.4	2.3
معدل ممرضة /1000مواطن	3.6	4.3	4.3
معدل قابلة /1000مواطن	1.7	-	-
عدد المرافق الصحية /10000مواطن	5.0	-	-
معدل وفيات الأطفال الرضع 1000مولود حي	24.4	25.9	24.4
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة /1000طفل حي	30.1	31.7	30.1
معدل وفيات الأمومة/10000مولود	40	-	-
معدل المتاح للاستهلاك الفردي من السعرات الحرارية يومياً	3787	3787	3787

المصدر:- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق

ويلاحظ من جدول (12) انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع إلى 24.4 / 1000 مولود حي لسنة 2001 ف بعد أن كان 1000/118 مولود حي في عام 1973 ف ، أما الحصيلة الأساسية لتحسن الوضع الصحي فيمكن أن نتعرف عليها من خلال التطور الذي شهده مؤشر طول العمر عند الولادة ، فقد كان المعدل لا يتجاوز 46 سنة في بداية السبعينات ، في حين أن ذلك المعدل وفق الجدول (12) قد ارتفع ليصل إلى 68 سنة للرجال و 71 سنة للإناث عام 1999 ف.

وتقترن بهذه المؤشرات الإجمالية الوطنية ، مؤشرات تفصيلية أخرى على مستوى المناطق ، حيث لوحظ من خلال تحليل البيانات الجغرافية أن فجوة وفيات الأطفال بين المناطق الحضرية والريفية قد تم تقليصها إلى حد كبير ، إذ تشير التقديرات على أن نسبة الوفيات خلال السنوات الأخيرة قد بلغت 0.67% في الحضر و 0.62% في الريف ، مما يدل على التوسع الأفقي الكبير في الخدمات الصحية وتوزيعها بشكل عادل بين المناطق .

وفي إطار المقارنات الدولية ، تعد ليبيا من بين الدول الرائدة التي قطعت شوطاً كبيراً في تغطية التحصينات ضد الأمراض المعدية والسارية ، وتدل الإحصائيات على أكثر نسبة التحصينات ضد أمراض الدرن والشلل والحصبة تصل إلى أكثر من 97% بين الأطفال

كما يوضح ذلك جدول (13) أعداد حالات الأمراض السارية والمعدية والمبلغ عنها عامي 1999 و 2003 ف ، والشكل (6) يبين البنية الهيكلية والوظيفية لمستويات الخدمات الصحية في ليبيا .

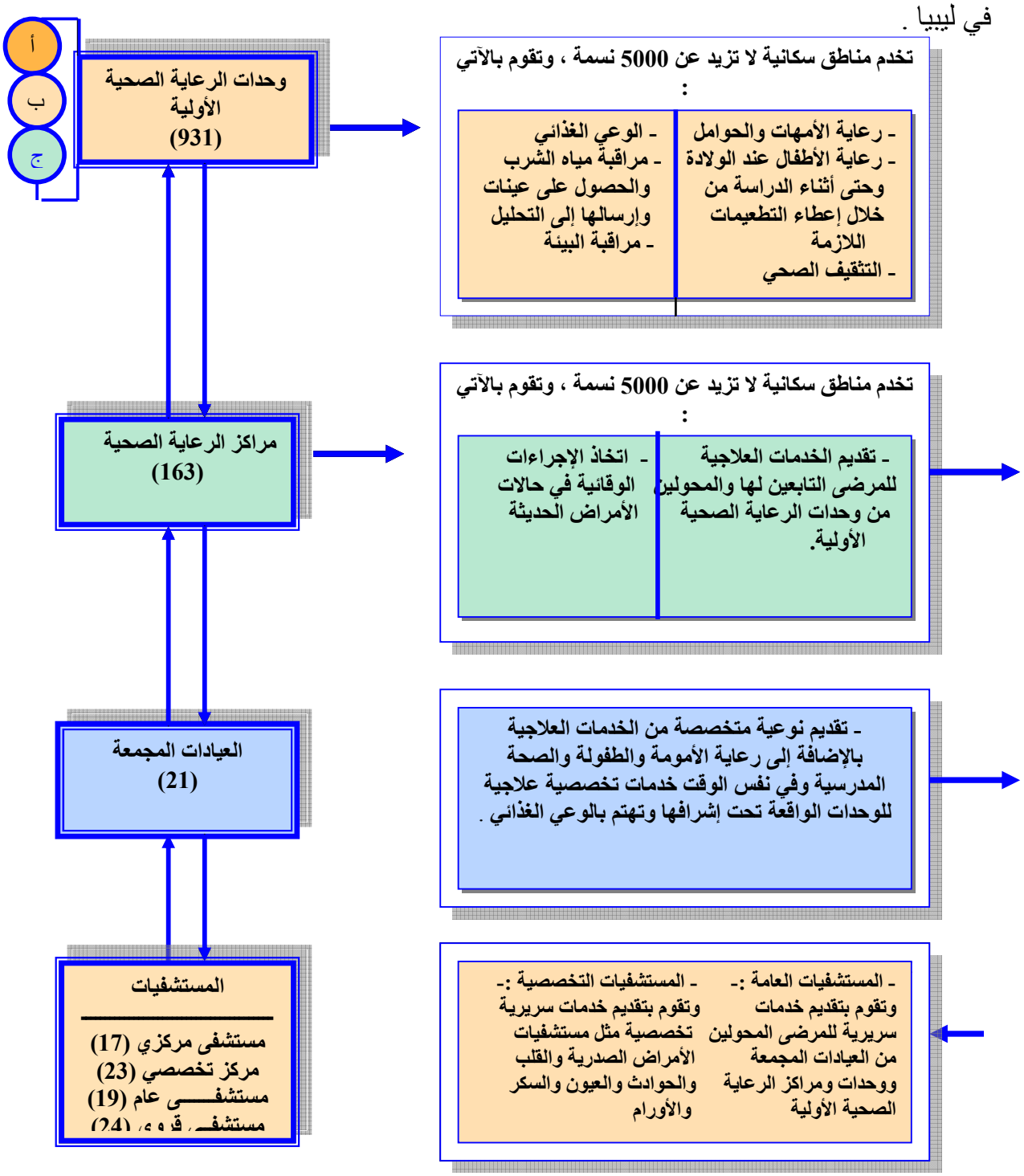

*** أكثر من طبيب واحد ، أخصائيون في الأطفال والباطنة والأسنان ، تغطي بين 3000 – 5000 من السكان .
** غرفة واحدة / طبيب عام للسكان بين 1000 – 3000
* غرفة واحدة / ممرض – لأقل من 1000 من السكان

شكل (6) البنية الهيكلية والوظيفية لمستويات الخدمات الصحية في ليبيا

جدول (13) أعداد حالات الأمراض المبلغ عنها لعامي 1999 – 2003 ف

الأمراض	1999	2003	الأمراض	1999	2003
الكوليرا	-	0	التراكوما	0.0	834
التسمم الغذائي	109	129	حمى الريكيتسي	135	260
الطاعون	0.0	0	داء الكلب	2.0	0
الجمرة الخبيثة	0.0	0	الجديري " الجذري الكاذب"	700	1002
الكزاز الوليدي	2.0	0	الحصبة	3184	2183
الدفتريا	0.0	-	الالتهاب الكبدي الفيروسي A	132	326
الالتهاب السحائي الوبائي	29	101	الالتهاب الكبدي الفيروسي B	342	2756
التيفوس الوبائي	0.0	0	الالتهاب الكبدي الفيروسي C	129	1897
الشلل الرخوي الحاد	6.0	28	**الالتهاب الكبدي الفيروسي غير المحدد**	3	64
الحمى الصفراء	0.0	0	**متلازمة العوز المناعي المكتسب "الايدز"**	177	1238
الحمى النزيفية	0.0	0	النكاف	1075	142
التيفود والباراتيفويد	66	411	البرداء "الملاريا"	20	38
الدوسينتاريا	93	691	اللشمانيا الحشوية	0.0	0
الدوسينتاريا الباسيلي	25	-	اللشمانيا "قرحة الشرقية"	149	285
الاسهالات الخمجية	1447	6551	البلهارسيا	5	240
الدرن الرئوي	59	763	الأكباس العذارية	-	-
الحمى متموجة "مالطية"	71	46	التهاب الحلق السبحي	4.0	623
السعال الديكي	3.0	30	الالتهاب السحائي البكتيري غير محدد	60	-
الكزاز غير الوليدي	0.0	2	**الالتهاب السحائي الفيروسي غير محدد**	1.0	31
الجذام	1.0	4	الحمى الرئوية	0.0	13
الزهري	0.0	63	النزلة الوافدة (الانفلونزا)	111	5352
السيلان	44	25	الزحار الأميبي	-	1094
الدرن خارج الرئة	-	795			

المصدر: - المركز الوطني للوقابة من الأمراض السارية والمتوطنة ومكافحتها

الرقابة على الأغذية :-

تحتل سلامة الغذاء وجودة الأغذية أهمية بالغة لدى جهات الاختصاص بالجماهيرية وذلك من حيث استصدار التشريعات والقوانين اللازمة ، والقيام بالرقابة والتفتيش على السلع الغذائية المنتجة محلياً أو المستوردة من أجل حماية المستهلك .

وتمثلت هذه الإجراءات في إنشاء المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية لاستصدار المواصفات الكفيلة لضمان سلامة وجودة الأغذية حيث قام المركز باستصدار عدد 111 مواصفة قياسية ليبية للسلع الغذائية ، وعدد 8 مواصفة قياسية ليبية أخرى للأعلاف الحيوانية .

كما يختص المركز الوطني للرقابة على الأغذية والأدوية بحماية المستهلك من جانب سلامة وجودة الأغذية والأدوية ، وذلك عن طريق التفتيش والتحليل والرقابة على جميع السلع الغذائية المستوردة والمحلية ، كما يقوم بإجراءات التفتيش والاختبارات والتحاليل اللازمة على الأدوية والمستلزمات الطبية للتأكد من مدى سلامتها حماية للمستهلك. والجدول رقم (14) يبين ذلك :-

فروع المركز	الشحنات التي تم الكشف عليها	العينات التي تم تحليلها	العينات التي تم إحالتها إلى مختبرات اخرى	حالات عدم الإفراج النهائي	الافراجات النهائية بصحبة مسافر	الزيارات الميدانية	العينات التي تم إحالتها إلى فروع المركز الأخرى
سنة 2002	8263	12366	6398	275	5131	946	146
سنة 2003	8108	12898	5251	220	3511	1117	801
2004/6-1	4558	7700	5781	119	891	1634	1610
المجموع	20929	29846	17430	614	9533	3697	2557

المصدر : المركز الوطني للرقابة على الأغذية والألوية

وفي صدد سلامة الغذاء والصحة نشير إلى :-

1- مرض جنون البقر

لم تسجل أي حالة مرضية لهذا المرض في الجماهيرية وقد تم اتخاذ تدابيركافية لتفادي دخوله للجماهيرية وذلك بحضر تصنيع أو توريد الأعلاف التي يدخل في مكوناتها البروتين الحيواني بالإضافة إلى حضر استيراد الحيوانات من الدول التي ظهرت بها حالات مرضية لجنون البقر وذلك بمتابعة الوضع الصحي للدول بالتعاون مع المكتب الدولي للأوبئة . (O.I.E)

2- مادة الديوكسين

تم اتخاذ عدة إجراءات وتدابير بعدم استيراد الأعلاف والمواد الخام الملوثة بمادة الديوكسين وذلك بإجراء التحاليل للمواد التي يتم استيرادها في مختبرات معتمدة عالمياً .

3- الأمراض العابرة للحدود

تتم متابعة الأمراض العابرة للحدود للتأكد من خلو البلدان التي يتم استيراد الحيوانات منها بحيث تكون خالية من الأمراض المعدية والسارية طبقاً للقائمة (A) الصادرة من المكتب الدولي للأوبئة، كما أنه يحظر استيراد أية حيوانات حية أو منتجات حيوانية لا تنطبق عليها شروط الصحة البيطرية الليبية والمواصفات القياسية الليبية وذلك بمتابعة الوضع الصحي للدول التي يتم الاستيراد منها وتطبيق الإجراءات المحجرية عند استيراد الحيوانات والمنتجات الحيوانية في جميع منافذ الدخول البرية والبحرية والجوية .

أما مكاتب الحجر الزراعي فتعمل على حماية المستهلك من حيث الكشف على البذور السامة والغريبة والآفات الزراعية خصوصاً منتجات الحبوب والبقوليات .

وتأتي نتائج هذه التدابير الهامة لتدل على ارتفاع المستوى التغذوي والصحي في ليبيا فمن حيث الحالة الغذائية للمجتمع أوضحت الدراسات المقارنة لنتائج المسوحات الوطنية التي أجرتها جامعة الدول العربية لصحة الطفل والأم في البلدان العربية أن ليبيا تقع على رأس قائمة تلك الدول فيما يتعلق بامتياز حالة التغذية ومؤشراتها الإيجابية ، حيث تتميز بضآلة نسبة الولادات بوزن ناقص ، والتي لا تتعدى نسبتها 4.7% بين الأطفال دون الخامسة من أعمارهم ، والأمر ذاته بالنسبة لمؤشرات هزال الطفل أو قصر قامته ، حيث لا تتجاوز الحالات في نسبة 2.7% و 15% على التوالي .

وترتبط الحالة الغذائية الجيدة للمواليد والأطفال في ليبيا بالمستوى العالي لتغذية الأمهات من جانب ، وممارسة الأم للرضاعة الطبيعية بمعدلات عالية من جانب آخر ، وبالرجوع إلى المسح الوطني لصحة الطفل الليبي لسنة 1995 ف يتضح أن نسبة عالية من الأطفال حديثي الولادة (41%) لا يتم فطامهم من قبل الأمهات قبل مرور 18 شهراً ، وأن نحو 23% يتم فطامهم بعد بلوغ السنتين من العمر .

علاوة على ذلك هناك نسبة عالية من الأمهات الليبيات اللواتي يزودن الرضع باستكمالات أخرى من غذاء الأطفال ، حيث يعد ذلك من الأسباب الأساسية لتحسين الحالة الغذائية للطفل ، ولعل أهم من هذا أن معظم الأمهات (92%) يقدمن الرضاعة الطبيعية لأطفالهن خلال الشهور الثلاثة الأولى الأساسية بعد الولادة ، قبل أن تقرر نسبة منهن استخدام الرضاعة الصناعية .

ولا خلاف في القول بأن العامل الأساسي في تحسين الحالة الغذائية للمجتمع الليبي هو مدى توفر الغذاء بعناصره الأساسية ، ومدى الاعتماد على الذات في إنتاجه ، وأشكال توزيعه بين الشرائح السكانية والاجتماعية المختلفة .

ويلاحظ من خلال جدول (15) أن نصيب الفرد من الطاقة المتاحة للاستهلاك باستخدام جداول الميزان الغذائي يتراوح بين 3346 – 4400 سعر حراري وبمتوسط 3769 سعر حراري / يوم ووصل سنة 1999 ف إلى 3373 سعر حراري ، وهذه تفوق الاحتياجات اليومية المقررة لجميع الأعمار ولجميع السنوات ، حيث أنها تعبر عن الطاقة المتاحة للاستهلاك إضافة إلى كونها مناسبة للذين يقومون بأعمال شاقة .

جدول (15) مساهمة مصادر الطاقة المتاحة في إجمالي الطاقة اليومي
خلال 1993 - 1999 ف باستخدام جداول الميزان الغذائي

السنة الطاقة	البروتين %	الدهون %	المواد النشوية %	أجمالي الطاقة المتاحة سعر حراري
1993	13.0	28.0	59.0	4400
1994	9.3	28.3	62.4	4390
1995	12.0	25.4	62.6	4160
1996	14.4	24.7	60.9	3457
1997	12.0	27.0	61.0	3400
1998	11.8	26.6	61.4	3346
1999	12.6	28.4	59.0	3373
المتوسط	12.15	26.9	60.9	3769
توصيات خبراء التغذية	12	30	58	2200

جدول (16) متوسط استهلاك الطاقة الفعلي ومساهمة العناصر الغذائية من إجمالي الطاقة
باستخدام الاستدعاء الغذائي لمدة 24 ساعة

سنوات/العمر	الجنس	الطاقة سعر حراري /يوم	الدهون		البروتين		الكربوهيدرات	
			الإجمالي جم /يوم	%	الإجمالي جم /يوم	%	الإجمالي جم / يوم	5%
10 - 7	ذكور	1863	64	30.9	57.0	12.3	265	56.8
	إناث	1823	59.5	29.5	54.3	11.9	267	58.6
14-11	ذكور	2052	68.5	29.3	69.6	13.6	292	57.8
	إناث	1871	59	28.9	73.0	13.7	273	58.0
18-15	ذكور	2210	68	28.0	69.0	12.3	313	59.7
	إناث	2027	65	28.7	61.6	12.1	300	59.2
24-19	ذكور	2139	68	30.0	63.0	12.0	299	58.0
	إناث	2161	68	28.3	66.0	12.2	322	59.6
50-25	ذكور	2107	70	31.3	56.5	11.3	293	58.4
	إناث	1930	64	29.4	58.0	12.1	280	58.1
متوسط	ذكور	2072	67.7	29.9	63.0	12.3	292.4	58.1
	إناث	1961	63	29.0	62.4	12.4	288.4	58.7

شكل (8) متوسط استهلاك الطاقة الفعلي ومساهمة العناصر الغذائية من اجمالي الطاقة

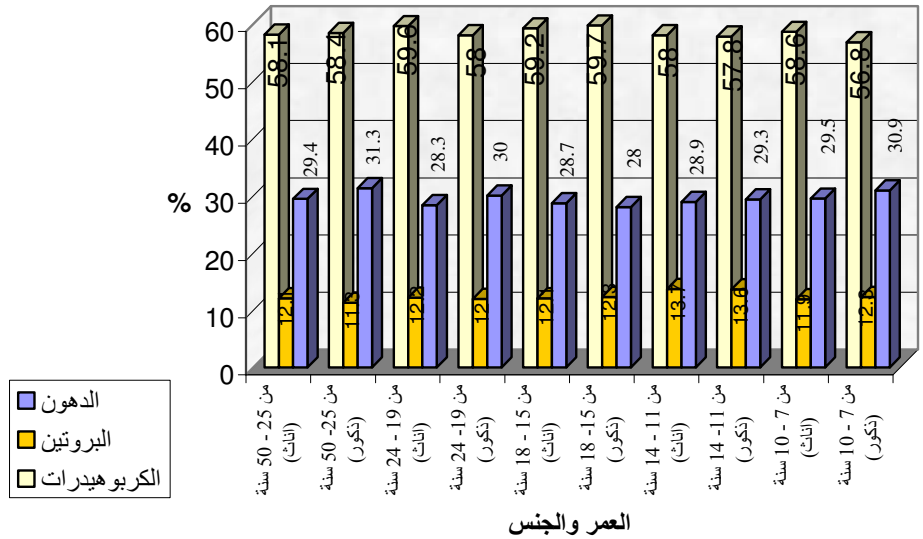

وهذا يشير إلى ارتفاع نسبة الفاقد من السلع الغذائية خلال قنوات التسويق وعمليات إعداد وتناول الوجبات ،حيث يمكن تقدير نسبة الفاقد على أساس الفرق بين السعرات الحرارية المتاحة للاستهلاك والمستهلكة فعلياً البالغ 1572 سعر حراري /يوم أي بنسبة 46 % .

ويجب الإشارة هنا إلى توصيات خبراء التغذية بشأن توزيع الطاقة من مصادرها (البروتين والمواد النشوية والدهون) بحيث تمثل على التوالي 12%و58% و30%،ومن خلال الجدول يتضح أن البروتين والمواد النشوية والدهون ،تمثل 12.35 % و58.4 %و45.29% على التوالي ، وهذه النسب تتوافق مع توصيات منظمة الصحة العالمية ، كما يلاحظ من الجدول (15) و الشكل (8) .

ووفق الدراسات الميدانية التي أجريت في جامعة الفاتح لسنة 2000 ف فإن مساهمة المصادر النباتية تمثل 70% والمصادر الحيوانية 30% (جدول (17) والشكل (9))، على أن المسوحات الغذائية الميدانية لسنة 1999 ف وضحت أن متوسط معدلات الاستهلاك الفعلي من الطاقة تصل حوالي 2072 و1961 سعر حراري /يوم للذكور والإناث على التوالي (جدول 16)

وهذا يدل على الاعتماد على مصادر نباتية بنسبة أعلى من المصادر الحيوانية ، وهذا يعتبر مؤشر طبيعي ينعكس على مستوى بعض العناصر التغذوية التي تعتمد على المصادر الحيوانية مثل فيتامين (د ي البيوتين) و(حامض الفوليك)

جدول (17) نسبة المصادر النباتية والحيوانية في نصيب الفرد من الأغذية المختلفة للفترة 1990-1996 ف

السنة	نصيب الفرد جم % يوم	مصدر نباتي %	مصدر حيواني %
1990	1908	75	25
1991	1661	70	30
1992	2190	79	21
1993	1824	72	28
1994	1734	73	27
1995	1636	72	28
1996	1724	71	29
المتوسط	1811	73.2	26.8

شكل (9) نسبة المصادر النباتية والحيوانية في نصيب الفرد من الاغذية المختلفة للفترة 90 - 1996

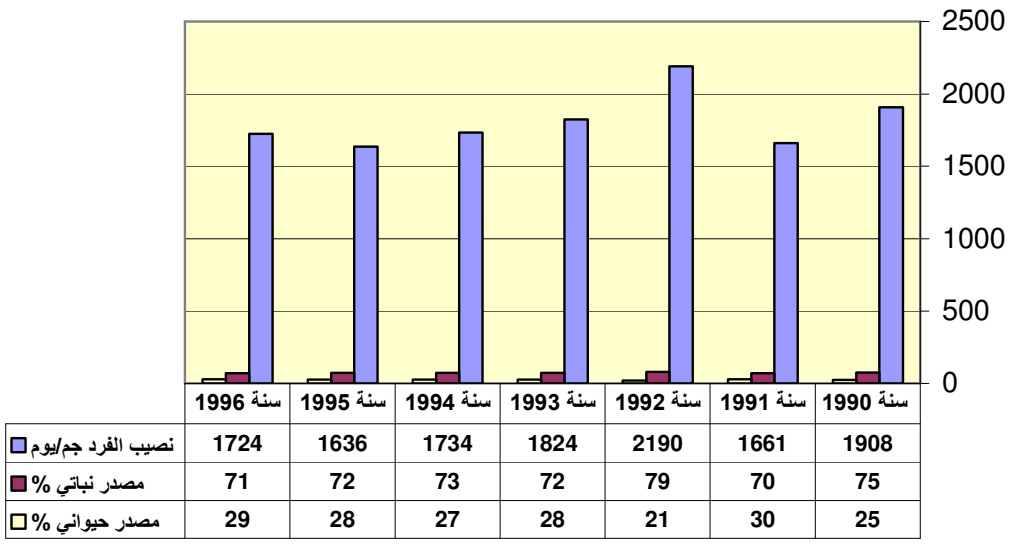

مساهمة المجاميع الغذائية في إجمالي نصيب الفرد من السلع الغذائية : -

تشير الدراسة إلى أن هناك اعتماداً كبيراً على الحبوب في نصيب الفرد من السلع الغذائية المتاحة للاستهلاك ، هذا وقد وجدت بأن مساهمة الحبوب تصل إلى 29% تقريبا ، يليها الألبان ومشتقاتها بنسبة 19%،ثم الخضراوات والفواكه بنسبة 17%و18% على التوالي ،ثم اللحوم والسكر بنسبة 5% تقريبا ، تم الزيوت بنسبة 3% والبقوليات بنسبة 2% والبيض بنسبة 1%.

التعليم وبناء الإنسان في المجتمع الليبي: -

من ضمن مظاهر التنمية البشرية والتغيرات الاجتماعية الواضحة في المجتمع الليبي خلال السنوات الماضية ارتفاع القيمة الاجتماعية للتعليم وتصاعد رصيدها في إطار النسق القيمى الأوسع للمجتمع ، وعلى ضوء ذلك فإن الارتقاء بالتحصيل العلمي للفرد أصبح هدفا للغالبية العظمى من الأسر الليبية، وبالرغم من أن العائد الفردي المتأتي من مواصلة التعليم لم يعد مقترنا بالدخل المادي العالي ، فإن ذلك لم يؤثر على النظرة الاجتماعية للتعليم باعتباره مكونا أساسيا لرصيد الشخصية ، وبمثابة بوابة للنجاح في الحياة العملية ، وتلك بأجمعها مؤشرات نوعية للتنمية البشرية من منظور تحقيق الذات ، وتوسيع الخيارات في الحياة ،والجدول (18) والشكل (10) يوضح أن السكان الليبيين الملتحقين بالدارسة خلال عامي (2002 – 2003 ف).

الجدول (18) توزيع السكان الليبيين أعمارهم بين (6 – 24) سنة والملتحقون بالدراسة خلال سنة (2002 – 2003) ف حسب المرحلة الدراسية والنوع ونوع التجمع السكاني

البيان	حضر			ريف			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
التعليم الأساسي	517.064	469.873	986.937	99.749	91.238	190.987	616.813	561.111	1.177.924
التعليم المتوسط	169.278	170.220	339.498	32.630	30.100	62.730	201.908	200.320	402.228
التعليم العالي	142.627	143.916	286.543	19.256	22.376	41.632	161.883	166.292	328.175
المجموع	828.969	784.009	1.612.978	151.635	143.714	295.349	980.604	927.723	1.908.327

المصدر:- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق

شكل (10) يبين المقارنة بين التعليم (الاساسي - المتوسط - العالي) الحضر والريف (ذكور - اناث)

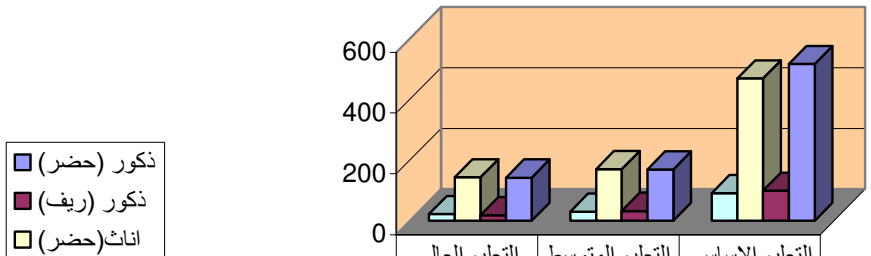

	التعليم العالي	التعليم المتوسط	التعليم الاساسي
ذكور (حضر)	142.627	169.278	517.064
ذكور (ريف)	19.256	32.63	99.749
اناث(حضر)	143.916	170.22	469.873
اناث (ريف)	22.376	30.1	91.238

شبكة الآمن الاجتماعي

تغطي تشريعات الضمان والتضامن الاجتماعي مختلف مظاهر احتياج المواطنين في شكل شبكة آمان وحماية اجتماعية لمن انقطع دخله أو أصيب بعجز أو مرض أو إصابة عمل ، وفي حالات الشيخوخة وانقطاع سبل العيش ، وعند الحمل والولادة والوفاة ، وفي حالات الكوارث والطوارئ والأزمات ، وقد نص القانون الصادر بشأن نظام عمل صندوق التضامن الاجتماعي على أن التضامن الاجتماعي هو نظام للتكافل الاجتماعي يكفله المجتمع لجميع المواطنين بالجماهيرية العظمى ، وحددت المادة الرابعة من القانون المشار إليه المستحقين كالتالي :-

1- من لا ولي له من أبناء المجتمع .
2- أصحاب المعاشات الأساسية .
3- المعاقون بجميع فئاتهم .
4- الأسر الكبيرة المحتاجة .
5- من لا يكفيهم معاش التقاعد لمعيشة كريمة .
6- المستحقون للمساعدات الاجتماعية ومن بينهم الباحثين عن عمل .
7- ضحايا الكوارث والنكبات الطبيعية .
8- المواطنين الذين قدموا للوطن خدمات جليلة .
9- المستفيدون من برامج توزيع ثروة المجتمع .

السياسات والبرامج المؤثرة على الأمن الغذائي في الجماهيرية العظمى

على الرغم من أن السياسات الزراعية خلال العقود الثلاثة الماضية استهدفت زيادة الإنتاج الزراعي ، إلا إن مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لم تكن مناسبة مع حجم الإنفاق الاستثماري في هذا القطاع ، حيث لازال الإنتاج الزراعي والحيواني غير قادر على تلبية حاجة السكان من بعض حاجيات الغذاء من القمح واللحوم الحمراء والحليب ، وذلك نتيجة محدودية المواد الزراعية وانخفاض كفاءة استخدامها وعليه اتجهت الجماهيرية في أوخر التسعينات إلى تغيير مسار السياسات الزراعية في إطار التعديلات الهيكلية في السياسات الوطنية لتقليل أثر تلك المحددات التي أثرت سلباً على القطاع الزراعي وأهمها :-

- الموارد المائية :-

وتتضمن ترشيد استخدامات المياه باتباع طرق الري الحديثة وإنشاء السدود والصهاريج للاستفادة المثلى من مياه الأمطار والأودية ضمن برامج حصاد المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها في الزراعة والإهتمام بالزراعات البعلية وتقديم الخدمات الزراعية اللازمة للمحاصيل للحصول على إنتاج جيد ، والتقليل من زراعة المحاصيل ذات الاحتياجات المائية الكبيرة ، وكذلك نقل واستغلال مياه الأحواض الكبرى الواقعة بالمناطق الجنوبية لسد العجز الذي تشهده المناطق الشمالية الأكثر ملاءمة للزراعة .(مشروع النهر الصناعي العظيم) .

- زيادة الإنتاج:-

وتضمن تقييم المشاريع الزراعية القائمة والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة ، وتشجيع المزارعين والمربين بشراء فائض إنتاجهم وبأسعار مناسبة مع توفير الإمكانيات التسويقية من مبردات ومخازن متخصصة وصوامع .

كما يتضمن التركيز على التربية المكثفة في الإنتاج الحيواني وزيادة مساهمة الإنتاج المحلي في تغطية الاحتياجات من اللحوم عن طريق المحافظة على الثروة الحيوانية الحالية وتطويرها مع توفير الرعاية البيطرية اللازمة ، وتحسين المراعي وتوفير الأعلاف في مواسم الجفاف وتقليص النقص الحاصل في احتياجات السكان من الألبان ومشتقاتها عن طريق استيراد وزيادة إنتاجية القطعان المحلية ، والاستمرار في تشجيع إنتاج الدواجن لسد احتياجات السوق من اللحوم والبيض .

كما يتضمن تنمية قطاع الثروة البحرية من خلال استخدام الوسائل الحديثة في الصيد وتحسين كفاءة استغلال الموارد البحرية وإدخال تقنيات المزارع السمكية وتطوير قطاع الزراعات المائية ، والرفع من كفاءة العناصر البشرية وتوسيع القاعدة الإنتاجية ودعم قطاع الأفراد الاستثماري ، وتشجيع الاستثمار المشترك للموارد البحرية مع الشركات والدول الأجنبية ، وذلك بهدف زيادة الإنتاج وتحسينه في هذا القطاع .

وبالنسبة لقطاع الإنتاج النباتي تتبع طرق الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والتوسع الرأسي في إنتاج محاصيل الفاكهة والخضر والاهتمام بزيادة إنتاج محاصيل الحبوب وكذلك البذور المحسنة ، والاهتمام بالاستثمار المشترك والتعريف بإمكانيات الاستثمار الزراعي بالجماهيرية وعرض العديد من المشاريع الزراعية بالجماهيرية للاستثمار المشترك مع المستثمرين الأجانب .

- المحافظة على البيئة ومكافحة التصحر :-

تعتبر البيئة هي الوعاء الذي يمارس فيه الإنسان كل نشاطاته الاجتماعية والاقتصادية ومن ثمة فإن المحافظة عليها هى في واقع الأمر محافظة على الإنسان في حد ذاته وانطلاقاً من هذا المفهوم فقد أولت الجماهيرية العظمى قضية إصحاح البيئة اهتماماً خاصاً وشاركت في جميع المؤتمرات الدولية المعنية بالبيئة وكانت من أول الدول العربية التي أصدرت قانوناً لحماية البيئة **(قانون رقم "7" لسنة 1982 ف)** وتم استحداث المركز الفني لحماية البيئة سنة 1982 ف، الذي تم تطويره بعد ذلك إلى الهيئة العامة للبيئة ، كما تم تحديث القانون بما يتماشى والتطور العلمي والقانوني في هذا المجال وعليه صدر القانون رقم "15" لسنة 2002 ف وهو قانون حماية وتحسين البيئة .

وقد وضع البرامج العملية لمكافحة التلوث البحري وتلوث مياه الشرب وترشيد استخدام المبيدات والمواد الكيماوية بأنواعها لتجنب تلوث البيئة ، كذلك تم وضع العديد من الخطط والبرامج لمكافحة التصحر من خلال تنفيذ عدد من الأعمال مثل تثبيت الكثبان الرملية ، التشجير ، مصدات الرياح ، والأحزمة الوقائية النباتية ، واتباع وسائل الري

الحديثة ومقاومة الانجراف وتعرية التربة وزراعة الشجيرات الرعوية الحرجية والحد من استغلال الأراضي الحدية وتنظيم الرعي ، ومتابعة تنفيذ القوانين واللوائح التي تنظم هذه العملية للمحافظة على الغطاء النباتي .. هذا إلى جانب التعاون مع المنظمات والهيئات المختصة في إطار الاتفاقيات الإقليمية والدولية مثل الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر ومرصد الساحل والصحراء الخاص بأفريقيا والاتفاقيات الثنائية في مجال مكافحة التصحر بين الجماهيرية والدول المجاورة بغية الحد من هذه الظاهرة والتقليل من خطورتها .

- الاستثمار الأهلي:-

تشجيع القطاع الأهلي والعمل التشاركي وإنشاء الشركات المساهمة للدفع بعجلة الإنتاج وتحسين خدمات التسويق والتخزين في المجال الزراعي والحيواني والسمكي وتقديم القروض اللازمة على المدى القصير والمتوسط والبعيد من قبل المصرف الزراعي ومصارف التنمية المحلية .

- البحوث والتعليم والإرشاد الزراعي:-

ويتمثل هذا المحورفي وضع خطط وبرامج تأخذ في اعتبارها أولويات التنمية الزراعية بإجراء البحوث والدراسات العلمية والاقتصادية الخاصة بقطاع الإنتاج النباتي ، الحيواني ، والسمكي ، وفي مجالات تنمية وصيانة الموارد الطبيعية وحل المشكلات الزراعية بالأودية والواحات ومناطق الزراعة البعلية وتحسين وسائل الإنتاج الزراعي ، ويلعب الإرشاد الزراعي كحلقة وصل لنقل نتائج البحوث للمزارعين . كما يقوم بتنظيم برامج التوعية للمزارعين وأسرهم لتحسين اقتصاديات المزرعة عن طريق اتباع التقنيات الملائمة للمحافظة على الموارد البيئية وتحسين الإنتاج من حيث الكمية والنوعية ، وفي هذا المجال اهتمت الجماهيرية بقطاع التعليم والبحث العلمي بإنشاء عدد من الكليات الزراعية والبيطرية والمراكز البحثية المتخصصة ، ومن أهم الكليات ومراكز البحث العلمي في مجال الإنتاج الزراعي والتصنيع الغذائي :-

1- كلية الزراعة / جامعة الفاتح / طرابلس
2- كلية الزراعة / جامعة عمر المختار / البيضاء
3- كلية الزراعة / جامعة سبها / سبها .
4- كلية البيطرة / جامعة الفاتح / طرابلس
5- كلية البيطرة / جامعة عمر المختار/ البيضاء
6- كلية البيطرة / جامعة سبها / سبها .
7- كلية العلوم الهندسية والتقنية / جامعة سبها / براك
8- المعهد العالي للعلوم البيطرية والزراعة البعلية / الجبل الغربي
9- مجموعة من المعاهد المتوسطة في جميع أنحاء الجماهيرية العظمى .

كما توجد مجموعة من المراكز البحثية واللجان المتخصصة في مجالات الإنتاج الزراعي والتصنيع الغذائي ، ومن أهمها :-

1- مركز البحوث الزراعية والحيوانية .
2- المركز الوطني للرقابة على الأغذية والأدوية .
3- مركز بحوث الأحياء البحرية .
4- مركز البحوث الصناعية .
5- المركز الليبي لعلوم الفضاء والاستشعار عن بعد .
6- مشروع زراعة السحب .
7- مركز البحوث النووية .
8- مركز بحوث التقنيات الحيوية .
9- مركز بحوث تحلية ومعالجة المياه .
10- المركز العربي لأبحاث الصحراء .
11- المركز الوطني لإنتاج وإكثار البذور المحسنة .
12- مركز دراسات الطاقة الشمسية .
13- اللجنة الوطنية لمكافحة الجراد الصحراوي .
14- اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر .

وغيرها من المراكز المتخصصة .حيث تتعاون هذه المنظومة من المراكز البحثية والكليات الجامعية في إجراء البحوث والدراسات اللازمة لوضع السياسات الغذائية والعمل على تطويرها وحل مشاكلها من ناحية ، وكذلك إعداد الكوادر الفنية لتنفيذها سواء في مجال الإنتاج أو التصنيع أوالاستهلاك .

مشروعات النهر الصناعي العظيم

يعتبر مشروع النهر الصناعي الذي شرعت الجماهيرية في تنفيذه منذ عام 1984 ف لنقل المياه من الجنوب إلى المناطق الساحلية بالشمال من خلال أنابيب بطول (4000) كم من أضخم المشاريع الحضارية في وقتنا الحاضر .

ومن المتوقع أن يساهم النهر الصناعي العظيم مساهمة فعالة في زيادة الإنتاج الزراعي عند دخوله مرحلة الإنتاج التي بدأت حالياً باستثمار مشاريع المرحلة الأولى .

تأثير الحصار ومخلفات الحرب العالمية الثانية (الألغام) على سياسات وبرامج الأمن الغذائي في الجماهيرية العظمى

- الحصار:-

تسببت الإجراءات القسرية الظالمة التي فرضت على الشعب العربي الليبي بموجب قراري مجلس الأمن الجائرين رقم (748) لسنة 1992 ف، و (833) لسنة 1993ف ، في إلحاق أضرار بالغة وخسائر مالية كبيرة امتدت أضرارها السلبية إلى كافة القطاعات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية ، كما أدت هذه الأضرار إلى عرقلة البرامج والخطط الإنمائية وطموحات الشعب العربي الليبي في تحقيق المزيد من التقدم والازدهار والأمن الغذائي .

ولقد بلغت الخسائر المالية الجسيمة التي أمكن حصرها منذ بدء العقوبات في 1992/4/15 ف وحتى تاريخ تعليقها في 1999/4/5ف حوالي (33,602,409,163) ثلاثة وثلاثين ملياراً وستمائة واثنين مليون وأربعمائة وتسع آلاف ومائة وثلاثة وستون دولار . وجدول (19) يوضح خسائر القطاعات الاقتصادية المختلفة .

- الألغام:-

شكلت الألغام التي تم زرعها على الأراضي الليبية خلال الحرب العالمية الثانية مصدر قلق وخطر كبيرين وإعاقة مستمرة لمخططات التنمية الزراعية والبشرية في الجماهيرية ، وقد طالبت الجماهيرية العظمى المجتمع الدولي مراراً وتكراراً بتقديم الدعم والمساعدة للتخلص من هذا الإرث المميت الذي يهدد حياة السكان في مناطق عديدة من الجماهيرية ، ويحول دون استغلال الأراضي الليبية لإغراض إنتاج الغذاء لتحقيق الأمن الغذائي للشعب الليبي .

جدول (19) خسائر القطاعات الاقتصادية المختلفة أثناء تطبيق العقوبات المفروضة على الجماهيرية العظمى خلال الفترة 92 – 1999ف

القطاع	القيمة / دولار أمريكي
الصحة والضمان الاجتماعي	1.429.593.234
الزراعة	1.494.648.712
الثروة الحيوانية	6.610.337.300
المواصلات	
1- شركة الخطوط الجوية	2.861.274.890
2- خسائر حل الشركة الاشتراكية للمطارات	72.557.750
3- شركة النقل الجوي	45.376.020
4- خسائر حل الشركة الليبية للشحن الجوي	197.220.000
5- الهيئة العامة للطيران المدني	126.315.990
6- الشركة الوطنية العامة للنقل البحري	146.086.965
7- الشركة الاشتراكية للموانى	23.500.000
8- الشركة العامة للبريد والاتصالات	204.707.970
9- شبكة الطرق	35.610.000
إجمالي خسائر قطاع المواصلات	3.712.649.585 ثلاث مليارات وسبعمائة وأثنى عشرة مليون وستمائة وتسعة وأربعون ألفاً وخمسمائة وخمسة وثمانون دولار
الصناعة والمعادن	5.850.895.332
الاقتصاد والتجارة	8.628.000.000
الطاقة	5.876.285.000
إجمالي الخسائر	33.602.409.163 ثلاثة وثلاثون مليار وستمائة وإثنان مليون وأربعمائة وتسع ألفا ومائة وثلاثة وستون دولار.

دور الجماهيرية العظمى في تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الإقليمي والعالمي

باعتبار الغذاء حق من حقوق الإنسان ، وانطلاقاً من دورها الريادي على مستوى القارة الأفريقية والعالم فقد اهتمت الجماهيرية العظمى بموضوع تحقيق الأمن الغذائي بالقارة الإفريقية واستثمار موارد القارة الهائلة لتوفير الغذاء لسكانها وللعالم فقد عقد علىأرض الجماهيرية العظمى خلال العالم 2004 ف عدة اجتماعات منها:-

- اجتماع وزراء الزراعة والمياه للتحضير للقمة الاستثنائية للاتحاد الإفريقي لمناقشة موضوع الزراعة والمياه بإعتبارهما مرتبطان بالأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بالقارة الأفريقية .

- اجتماع رؤساء وقادة الاتحاد الأفريقي بمدينة سرت في القمة الاستثنائية التي دعت لها الجماهيرية ونتج عنها عدد من القرارات التي تضمنها إعلان سرت حول الزراعة والمياه ، والذي حدد أسس وقواعد التعاون بين الدول الأفريقية لاستثمار مواردها الهائلة من اجل تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في مجال الزراعة والمياه.

التضامن في مواجهة الفقر والجوع

- ساهمت الجماهيرية في برنامج الأمن الغذائي لبعض دول الساحل والصحراء وبلغت مساهمتها في توفير احتياجات صغار المزارعين في كل من السودان ، تشاد ، النيجر بوركينا فاسو ومالي نحو 9.3 مليون دولارويتم تنفيذ هذا البرنامج عن طريق منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) .

- وتساهم الجماهيرية بفعالية في برنامج الغذاء العالمي وفي صندوق التنمية الزراعية الذي يعنى بقضايا التنمية الزراعية وتوفير الغذاء في الدول الفقيرة وبلغت مساهمة الجماهيرية العظمى من خلال اللجنة الدائمة للإغاثة التابعة للجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي نحو8.9 مليون دولار للتخفيف من الكوارث الطبيعية التي تتعرض لها بعض دول العالم .

- كما تقوم الجمعيات الأهلية الليبية بدور بارز في مجال توفير الدعم الغذائي وتحقيق الأمن الغذائي في العديد من دول العالم انطلاقاً من الدور الريادي الذي تتطلع به الجماهيرية العظمى .

- ساهم الهلال الأحمر الليبي في عمليات الإغاثة الدولية مباشرة ومن خلال الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر بمعونات مالية وعينية لتوفير الغذاء والدواء لمنكوبي الكوارث الطبيعية في عدد من الدول بقارات أفريقيا وآسيا وأوربا خلال السنوات 1999 – 2004ف ، بما مجموعه حوالي 210 ألاف فرنك سويسري وما يزيد عن 100 مليون دينار ليبي .

جدول توضيحي رقم (20) بقيمة وحجم ونوع المساعدات الإنسانية التي تم تقديمها من خلال اللجنة الوطنية الدائمة للإغاثة ومواجهة الكوارث للسنوات 2000 – 2001 – 2003 – 2004 ف

ر.م	اسم الدولة	قيمة المساعدات	حجم ونوع المساعدات	تاريخ تقديمها	ملاحظات
1	ارتريا	1.255.000	1000 خيمة +20 طن أدوية + 15 طن ملابس+50 طن دقيق+150 طن أرز+1850 صندوق حليب	2000/6/22	
2	اثيوبيا	مساعدات عينية	85 طن أرز+10 طن أدوية ومستلزمات طبية +10 طن ملابس	2000/8/21	
3	بوركينا فاسو	950.000دولار	كميات من الحبوب 3000 طن	2001	
4	تشاد	950.000دولار	ذرة +ارز+دقيق	2001/5/1	تم شراؤها من السوق المحلي في تشاد
5	النيجر	950.000دولار	كميات من الحبوب 3000طن	2001/9/5	
6	افريقيا الوسطى	350.000دولار	50طن دقيق+5طن تمور+3طن مكرونة+250 صندوق حلوة شامية+120 كرتونة حلوة شامية +500 كرتونة بسكويت +20 طن بطاطس	2001/11/24	
7	الجمهورية الصحراوية	75.000 د.ل	200 خيمة + ملابس + أغطية	2002	
8	سيراليون	150.000دولار	كمية من الحبوب والذرة	2002/1/20	تم شراؤها من السوق المحلي في سيراليون
9	بوروندي	200.000دولار	كمية من الحبوب	2002/1/20	مساعدات قدمت من اللجنة الشعبية العامة للوحدة الأفريقية باقتراح من لجنة الإغاثة
10	نيجيريا	700.000	كمية من المواد الغذائية والأغطية	1370/1/20 و.ر	
11	الكونغو	25.000دولار	مواد غذائية	1370/1/25و.ر	تم شراؤها من السوق المحلي في الكونغو
12	السنغال	350.000د.ل	مواد غذائية وملابس	1370/1/25وزر	
13	زيمبابوي	214.000دولار	حبوب وأغطية	1370/1/25و.ر	تم شراؤهامن السوق المحلي في زيمبابوي
14	غانا- اكر	150.000دولار	كمية من الحبوب	2002/2/14	تم شراؤهامن السوق المحلي في غانا
15	سوريا	500.000د.ل	240خيمة+30طن أزر +20طن دقيق +أدوية	2002/2/20	
16	فلسطين	مساعدات عينية	190طن دقيق+50طن أرز+50طن سكر+50 طن طماطم +25طن زيت +50طن حليب+10طن شاي +20طن بقوليات+5 طن تمور	2002/6/19	
17	الجزائر		70طن أرز+5 طن زيت+5طن سكر+طن شاي	2002/11/11	تمت تغطية قيمة هذه المساعدات من خلال اللجنة الشعبية العامة

ر.م	اسم الدولة	قيمة المساعدات	حجم ونوع المساعدات	تاريخ تقديمها	ملاحظات
18	العراق	مساعدات عينية	550.550.750 دينار تكاليف معدات وأجهزة طبية +40طن أرز+10طن ملابس	1371/4/1و.ر	
19	الجزائر	2.177.644.700د.ل	125طن أرز+67طن دقيق+17طن زيت+31طن حليب+24طن بطاطس+34طن طماطم+32طن ملابس+53طنأدوية +34طن خيام+تكاليف تسيير عدد 20 رحلة	2003/5/22	أحداث الزلزال
20	السودان	مساعدات عينية	200خيمة+67طن دقيق+25طن ملابس+مستلزمات طبية	2003/8/3	
21	ارتريا	مساعدات عينية	85طن أرز+10طن ادوية ومستلزمات طبية +10طن ملابس	2003/8/21	
22	الجمهورية الصحراوية	75.000	12طن ارز+3 طن ملابس+500زوج من الاحادية	2003/11/7	
23	ايران	993.657.278	10طن ادوية+100سرير طبي+100فرش طبي+400خيمة+11000بطانية	2003/12/30	احداث الزلزال الذي ضرب مدينة (بم) الايرانية ض
24	المغرب	1.526.170.00	700هيمة+100سرير+100فرش+10طن زيت+10طن طماطم+3 طن سكر +2 طن شاي +5000بطانية +20طن ملابس	2004/2/28	احداث الزلزال الذي ضرب مدينة الناضور المغربية ونواحيها
25	مدغشقر	110.000دولار 6.600 د.ل	10طن ملابس+12طن دقيق+2000بطانية+200خيمة	2004/3/7	الاعصار الذي ضرب مدغشقر

إعداد اللجنة الوطنية الدائمة للإغاثة ومواجهة الكوارث

الاستثمار الشعبي في أفريقيا

إدراكاً من الجماهيرية العظمى أن الوسيلة الأجدى لتحقيق الأمن الغذائي هي التنمية الاقتصادية .. في مجالات الإنتاج الزراعي والحيواني ، وخاصة في بلدان الجنوب الأكثر فقراً والتي يوجد أغلبها في أفريقيا .. فقد أقرت المؤتمرات الشعبية الأساسية تنفيذ برنامج طموح للاستثمار الشعبي في دول القارة ، ورصدت لذلك مبدئياً مبلغ 250 مليون دولار ، حيث تم الشروع فعلاً في تنفيذ عدد 175 مشروعاً للإنتاج الزراعي وتربية المواشي والدواجن ، بتمويل يبلغ (68.3) مليون دولار أمريكي ، تشمل استصلاح واستزراع عشرات آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية ، واستثمار عشرات آلاف الهكتارات من الأراضي الرعوية ، التي تتوزع على (9) بلدان أفريقيا من أصل 35 بلداً مستهدفاً ضمن برنامج الاستثمار الشعبي في أفريقيا .

الأمن الغذائي ومستجدات غزو الجراد الصحراوي لدول الساحل وشمال أفريقيا :-

هدد ولازال يهدد غزو الجراد الصحراوي مجهودات دول الشمال الأفريقي والساحل في تحقيق الأمن الغذائي والمتمثل في القضاء على الإنتاج الزراعي والغطاء النباتي فمعظم

هذه الدول تجد صعوبة في توفير الأمن الغذائي لسكانها الأمر الذي يهدد من حدوث كوارث إنسانية .

وبالرغم من المجهودات التي تبذلها هذه الدول في مكافحة الآفة إلا أن معظم التقارير تشير إلى تفاقم الأزمة وعجز الإمكانات المحلية عن توفير متطلبات المكافحة المطلوبة إذا لم يقم المجتمع الدولي بدعم مجهودات هذه الدول بشكل إيجابي وذلك بمساعدتها على مواجهة هذه الكارثة الخطيرة التي تهدد الأمن الغذائي .

وقد قامت الجماهيرية العظمى من خلال رئاستها للجنة الأمن الغذائي لاتحاد المغرب العربي بالدعوة لعقد عدة لقاءات لخبراء الجراد في الدول المعنية لتدارس الأمر ورفع نداء عاجل للمجتمع الدولي لطلب الدعم والمعونة .

السياسات الزراعية المستقبلية

نظراً لمحدودية المياه ،فإن السياسات الزراعية المستقبلية تتوجه نحو زراعة المحاصيل ذات الإنتاجية العالية والاستهلاك المعتدل للمياه والتخلي تدريجياً عن زراعة المحاصيل ذات الاستهلاك العالي للمياه وتبني طرق ترشيدية للتقليل من استهلاك مياه الري مثل الري بالتنقيط والعمل على تشجيع النشاط الأهلي في مجالات إنتاج اللحوم بأنواعها والبيض والألبان ومشتقاتها وقصر دور الدولة على رسم السياسات وإجراء البحوث وتقديم الإرشاد الموجه نحو :- .

* حصر دور القطاع العام في الاستصلاح والبحوث والإرشاد وتوفير البنية الأساسية ، ويقتضي ذلك خصخصة المشاريع العامة في المجالات النباتية والحيوانية والثروة البحرية .

* نشر طرق الري الحديثة التي تساعد على الاقتصاد في استهلاك المياه وتشجيع التوسع في الزراعة البعلية .

* تطوير الوسائل والطرق التي تساعد على الاستفادة من المياه السطحية من خلال برامج حصاد المياه وزيادة تغذية المياه الجوفية والعمل على نشر وتشجيع هذه الطرق من خلال الإعانة المباشرة أو توفير المعدات والآلات اللازمة بأسعار مدعمة.

* توجيه البحوث في مجال الزراعة إلى استنباط الأصناف واتباع الأساليب الزراعية التي تلائم الظروف الليبية .

* استمرار سياسة زراعة أشجار الغابات والفاكهة والمحافظة على الغابات الطبيعية وأشجار تثبيت الرمال ووقف التصحر والتوسع في إقامة المحميات الطبيعية .

* تنظيم الرعي والحفاظ على المراعي الطبيعية بتطبيق التشريعات النافذة .

* استصدار التشريعات واتخاذ الإجراءات التي تمنع الصيد الجائر وتمنع تلوث مياه البحر والحفاظ على تجدد الثروة السمكية والأحياء البحرية ومواصلة تطوير البنية الأساسية في مجال الصيد البحري وإدخال التقنيات المتطورة في مجال التربية والصيد .

* تبنى أهداف إستراتيجية تتمثل في تنظيم الصيد وتطوير صناعات التعليب فردية ومشتركة مع الدول المجاورة وتطوير تربية الأسماك ذات الطلب العالي في السوق العالمي .

التوصيات

مقترح ببعض التوصيات المتعلقة بالأمن الغذائي (محلية)

- التركيز على التوسع الرأسي بالنسبة للمساحات المزروعة تحت النظامين المروي والبعلي لانتاج الحبوب والأعلاف والبقوليات وذلك بتطوير الأساليب الزراعية واستخدام الأسمدة والمبيدات والبذور المحسنة .

- نظراً للمنافسة الشديدة التي يتعرض لها القمح كمحصول إستراتيجي من محاصيل الأمن الغذائي وللارتفاع في تكلفة الإنتاج المحلي فان الأمر يتطلب توفير دعم مناسب حتى يشجع التوجه للإنتاج والوصول إلى معدل آمن من الاكتفاء الذاتي منه خاصة في إطار توقعات زيادة الطلب العالمي وارتفاع الأسعار العالمية .

- رفع كفاءة إنتاج الحيوانات المحلية من أغنام وابل وماعز وأبقار عن طريق التوسع الرأسي للوحدة الإنتاجية وزيادة مساهمتها في توفير الغذاء .

- دعم الأجهزة الوطنية في مجالات تقديم خدمات البحث العلمي الزراعي والإرشاد والتدريب ومقاومة الآفات .

- انتهاج سياسات اقتصادية تقوم على تشجيع الاستثمارات الخاصة في إنتاج الغذاء و تقليص دور الدولة في هذا المجال .

- الاهتمام بمؤسسات الرقابة على الأغذية وحماية البيئة والاهتمام بتطوير المواصفات والمقاييس الليبية بما يضمن جودة وسلامة الأغذية المنتجة والمتداولة بالجماهيرية .

- تشجيع التوسع في البحوث الخاصة بالوسائل المأمونة والسليمة بيئياً والرامية إلى زيادة إنتاج الأغذية وكذلك البحوث المتعلقة بممارسات حفظ الأغذية وتوزيعها واستهلاكها .

- الاهتمام برصد وتجميع وتحليل البيانات والمعلومات عن الآثار البيئية والتنمية المستدامة والإتجاهات الراهنة والمستقبلية في إنتاج واستهلاك الأغذية وإيجاد آلية لذلك

- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتقليل الخسائر في الأغذية قبل الحصاد وبعده باستخدام التقنيات المتاحة والملائمة بهدف المحافظة على الموارد الطبيعية وضمان تنمية مستدامة .
- بناء مخزون استراتيجي من الأغذية يغطي احتياجات السكان من 3 – 6 أشهر على الأقل .

- إيجاد ضوابط قانونية ومواصفات قياسية للأغذية المتطورة جينياً وتوعية المستهلك بهذا التطور العلمي في مجال توفير الأمن الغذائي .

مقترح ببعض التوصيات المتعلقة بالأمن الغذائي ((في الإطار العالمي))

تشير تقارير المتابعة الدولية إلى أن أوضاع الغذاء العالمي لا تتطور وفق الطموحات والمعدلات التي تضمن تحقيق أهداف تخفيض الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام 2015 ف ، وأن أوضاع الأمن الغذائي في بعض مناطق العالم وخاصة في القارة الأفريقية لا تتحسن بالدرجة المطلوبة وللدفع نحو تحقيق هدف محاربة الجوع وباعتبار الغذاء حق من حقوق الإنسان فإننا نوصي بالأتي :-

- تضمين برنامج الغذاء العالمي الأنشطة المتعلقة بزيادة الإنتاج من السلع الغذائية الرئيسة في المناطق التي تعاني من الجوع المتكرر وخاصة بعض مناطق القارة الأفريقية مثل أنشطة توفير وسائل الري وحفر الآبار والبذور المحسنة والآلات الزراعية ، لما لتلك الأنشطة من مردود في زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي .

- دعوة الدول المتقدمة للوفاء بالتزاماتها اتجاه الدول النامية بفتح أسواقها أمام سلع ومنتجات الدول النامية لما من التجارة من دعم وتحسين أوضاع الغذاء والأمن الغذائي.

- دعوة الدول النامية للوفاء بالتزاماتها بتخصيص نسبة من الناتج المحلي بها للاستثمار في إنتاج الغذاء وتحسين البيئة الأساسية الزراعية وتوفير المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية في مجال استثمار الموارد الزراعية و إنتاج الغذاء .

- مطالبة الدول الكبرى المانحة لتحويل جزء من الدعم الغذائي إلى دعم في مجال نقل التقنية ومساعدة الدول الفقيرة التي تعاني من الجوع في استثمار مواردها الاستثمار الأمثل وتحسين أوضاع الأمن الغذائي بها وتنفيذ برامجها الوطنية .

- مطالبة المجتمع الدولي بمضاعفة المجهودات المبذولة لمكافحة الأوبئة والأمراض المستوطنة بالدول الفقيرة وذلك لآثارها السلبية على زيادة القدرة الإنتاجية للموارد البشرية بها مثل الملاريا والإيدز .

- حشد الإمكانات الوطنية في دول الساحل وشمال غرب أفريقيا لتنفيذ الخطة العملياتية الإقليمية لمراقبة ومكافحة الجراد الصحراوي ، على المستويين الوطني والإقليمي ، وفقاً لما أقر من قبل اللجنة التنفيذية للهيئة الإقليمية لمكافحة الجراد الصحراوي بالمنطقة الشمالية الغربية لقارة أفريقيا (CLCPRO) وبرنامج الكوارث للوقاية من الأمراض والآفات الزراعية العابرة للحدود (EMPRES – RO) .

- تبني منظمة الأغذية والزراعة (FAO) خطة لدعم جهود اللجنة التنفيذية للهيئة الإقليمية لمكافحة الجراد الصحراوي في بلدان منطقة شمال غرب أفريقيا (CLCPRO) للحد من الخسائر الزراعية والغابية والرعوية والتغلب على الخطر الذي يهدد الأمن الغذائي للسكان .

المـــــــراجـــــــــــع

- أحمـد ، ع.أ. سـويدان ، ع.أ. ، الأمـين ، م م .ومـروان أ.غ 2001. تقيـيم الحالـة الغذائيـة بـالطرق البيوكيمائيـة (الفحوصـات الكيمائيـة) فـي الجماهيريـة العظمـى . المؤتمر العربي الأول للتغذية ، المنامة البحرين .

- أحمد ،ع.أ. سويدان ،ع.أ. ومروان أ.غ. 2001 . تطور نصيب الفرد من الأغذية في الجماهيرية العظمى . المؤتمر العربي الأول للتغذية ، المنامة البحرين .

- أحمد ، ع.أ. سويدان ،الأمين ،م م.ومروان أ.غ 2001. تقييم الحالة الغذائية بواسطة الطرق الجسمانية في الجماهيرية العظمى . المؤتمر العربـي الأول للتغذيـة ، المنامـة البحرين .

- إدارة المنظمات الدولية ، 2002 . تـأثير الحصـار ومخلفات الحـرب العالميـة الثانيـة (الألغام) علـى سياسـات وبـرامج الأمـن الغذائي فـي الجماهيريـة . المكتـب الشـعبي للاتصـال الخارجي والتعاون الدولي . طرابلس ليبيا .

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق .2001. الكتيب الإحصائي . طرابلس ليبيا.

- الهيئة الوطنيـة للمعلومـات والتوثيـق 2000 إحصـائيات التجـارة الخارجيـة ، 2000 طرابلس ليبيا .

- الهيئـة الوطنيـة للمعلومـات والتوثيـق ، 1999 ليبيـا تقريـراً التنميـة الشـاملة 1999. طرابلس ليبيا .

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق 2001 إحصائيات مختلفة 2001 ، طرابلس ليبيا.

- الهيئـة العامـة للثـروة الحيوانيـة ،2002 . الإجـراءات والاحتياطـات التـي يـتم تطبيقهـا لتفادي مرض جنون البقر ، والأمـراض العـابرة للحـدود ، مـادة الديوكسين ، وسـلامة الأغذية بالجماهيرية العظمى .

- الهيئـة العامـة للثـروة الحيوانيـة ،2002 . إحصـائيات الثـروة الحيوانيـة 2002 . طرابلس.

- المؤسسة الوطنية للسلع التموينية 2000 إحصائيات الاستيراد . طرابلس .

- الشريك ، ي .م.. 1996 تكنولوجيا اللحوم ومخلفاتها . الدار العربية للنشر والتوزيع مدينة نصر / مصر .

- الشـــريك ، ي . م.، مـــروان أ.غ.أبـــو جنـــاح ، ي.س. ، الـــزروق ، ص .و البـــدري ،ف.2000 .دليل الأسرة الليبية للتوعية الغذائية . الدار العربية للنشر والتوزيع مدينة نصر / مصر .

- العزابي ،الطاهر . 1988 وضع الأمن الغذائي العربي . المنظمة العربية للتنمية الزراعية . الخرطوم السودان .

- الهيئة العامة للمياه ، 2002 . إحصائيات عن المياه في ليبيا . طرابلس .

- مؤتمر القمة العالمي للأغذية ، 1996 . الورقة القطرية عن أوضاع الأمن الغذائي بالجماهيرية العظمى ، روما إيطاليا .

- مصلحة التنمية الزراعية والرعوية .

- المركز الوطني للأمراض السارية والمتوطنة ومكافحتها .

- المركز الوطني للرقابة على الأغذية والأدوية .

- اللجنة الوطنية الدائمة للإغاثة ومواجهة الكوارث .

- دليل المواصفات القياسية الليبية 1372 و.ر 2004 ف .